

PROVISIONAL

A/43/PV.52
28 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(أكوادور)	السيد اويرتا مونتالبو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

- | | |
|------|---|
| (أ) | تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا |
| (ب) | تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة |
| (ج) | تقرير الأمين العام |
| (د) | تقرير اللجنة الرابعة |
| (هـ) | مشاريع القرارات |
| (و) | تقرير اللجنة الخامسة |

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/43/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/960 و A/43/23 (Part V))
- (ج) تقرير الأمين العام (A/43/724)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/780)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/43/24 (Part II) ، الفصل الأول)
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

السيد كاروكوبيرو - كامونانوييري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أثناء المناقشة العامة في بداية هذه الدورة كان هناك اتفاق اجماعي تقريبا على أن روح التفاهم والتعاون السائدة بين الدولتين العظميين سيكون لها أثر إيجابي على العلاقات الدولية . والانباء عن المحادثات الرباعية بين جنوب افريقيا وأنغولا وكوبا والولايات المتحدة تشير الى أن بعض التقدم قد أحرز . والاتفاقات التي تم التوصل اليها لتسوية الصراعات في مناطق الصراع الأخرى في العالم تشجع الاعتقاد بأن استقلال ناميبيا أصبح وشيكا . والواقع أن هذه الانباء كانت مليئة بالتفاؤل بحيث أن ١ تشرين الثاني/نوفمبر قد حدد كموعده لوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا والبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن موعده الأول من تشرين الثاني/نوفمبر قد انقضى منذ فترة .

ويواصل نظام الفصل العنصري إبقاء ناميبيا في قبضته الاستعمارية . وقد تأجل من جديد تنفيذ خطة الأمم المتحدة الى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أو ما وراء ذلك . وكما هو معهود ، أثبتت جنوب افريقيا مرة أخرى ، فيما يتصل بناميبيا ، أن ظهور السماء الصافية في الأفق لا بد وأن تعكره الغيوم الداكنة في الخلفية .

وإذ نتداول بشأن مسألة ناميبيا في هذا الوقت الذي تتزايد فيه التوقعات ، من المهم أن نؤكد على حقيقة أن استراتيجية جنوب افريقيا كان لها ولايزال هدف واحد ألا وهو : أن تواصل بأية طريقة ممكنة سيطرتها على ناميبيا وتشدد قبضتها عليها . هذا هو السياق الذي يجب أن توضع فيه أعمال نظام الفصل العنصري فيما يتعلق بناميبيا . فهذا النظام ينتهج سياسة الخيانة والتمرد ضد المجتمع الدولي ككل .

ولعلنا نذكر أنه عندما وضعت عصبة الأمم الاقليم المسمى آنذاك بافريقيا الجنوبية الغربية تحت إدارة جنوب افريقيا ، فان نظام جنوب افريقيا خرق التزاماته بموجب الانتداب ، وبدأ في السير على طريق يرمي الى ضم الاقليم . وقد كانت جنوب افريقيا تحكمه بصفته جزءا لا يتجزأ منها . وفي عام ١٩٤٦ ، رفض النظام رفضا صريحا توصية الجمعية العامة بوضع ناميبيا تحت نظام وصاية الأمم المتحدة .

إن انهاء الجمعية العامة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) والحكم القاطع الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في فتاها بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، التي أعلنت فيها أن احتلال جنوب افريقيا غير قانوني وأن الواجب يفرض عليها أن تنسحب من الاقليم ، قد جرد هذا النظام من أي مبرر قانوني للتمسك بالاقليم . وبالرغم من هذه القرارات ، لم تخفف جنوب افريقيا قبضتها عن ذلك الاقليم . وواصلت منذ ذلك الحين تحدي مجتمع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

إن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يعتبر الاطار الوحيد المتفق عليه لاستقلال ناميبيا ، قد اتخذته المجلس منذ ١٠ سنوات ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . ولعل حقيقة أن جنوب افريقيا قبلت في البداية هذه الترتيبات ، التي كان يشرف عليه الاعضاء الخمسة في فريق الاتصال الغربي ، من أجل تحويل السلطة سلميا تحت إشراف الأمم المتحدة ، أشار في نفوسنا الامل في ذلك الوقت في أن مأساة ناميبيا توفك على الانتهاء . وتاريخ الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الخطة معروف تماما . ولقد حددت الأمم المتحدة أطر زمنية عديدة لتنفيذها ، ولكن المواعيد النهائية كانت دائما تمر بغير تقدم على الاطلاق .

معروف تماما أن جنوب افريقيا استعملت كل حيلة ممكنة لإحباط جهود الامم المتحدة الرامية الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد اختلقت ذريعة بعد أخرى بهدف إعاقة جهود المجتمع الدولي . وربما كانت الفكرة التي تكررت أكثر من غيرها هي فكرة ربط استقلال ناميبيا بسحب القوات الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية . ولقد ارتسأت أوغندا دائما أن استقلال ناميبيا لا ينبغي اطلاقا أن يرتهن بتسوية مسائل لا علاقة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما أعلننا في مناسبة سابقة ، تعتقد أوغندا أن وجود القوات الكوبية في أنغولا ترتيب شئنا تم الدخول فيه على نحو مشروع بموجب المادة (٥) من ميثاق الامم المتحدة . وبالتالي فإننا نعتبر مسألة الربط محاولة مكشوفة لتأخير استقلال ناميبيا . لقد استعملت جنوب افريقيا مسألة الربط كغطاء ملائم للتضليل على الساحة الدولية لصالح عملائها الداخليين في ناميبيا . وفي نفس الوقت ، يعطيها الربط الفرصة لتظهر كحامية للمصالح والقيم الغربية في منطقة الجنوب الافريقي . والواقع أن موقف جنوب افريقيا في المفاوضات الخاصة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كان يرمي دائما الى كفالة إما ألا تحصل ناميبيا على استقلالها ، أو ، كبديل لذلك ، أن يقدم الاستقلال الى عملائها الداخليين الذين تتحكم فيهم بريتوريا فيما بعد وتوجههم . وهذا يتسق مع المخطط الكبير للنظام المتمثل في إنشاء مجموعة من الدول التابعة حول حدودها حتى تصبح المنطقة آمنة للفصل العنصري .

لقد تابعت أوغندا عن كثب المحادثات الرابعة بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة ، التي تهدف الى إرساء السلام في المنطقة فضلا عن كفالة استقلال ناميبيا . وتشجعنا فعلا التقارير التي تفيد بحدوث تقدم واتفاق بين الاطراف . ونحن نحیی أنغولا وكوبا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على حنكتها السياسية وشجاعتها التي أثبتتها في المضي خطوة أخرى في تقديم التنازلات تحقيقا للسلم في المنطقة .

وبينما نرحب بهذه التطورات ، يود وفد بلادي أن يحذر من أننا سبق وأن سرنا على هذا الطريق المنزلق من قبل . وبينبغي أن نتذكر أن جنوب افريقيا قد أثبتت على مر السنين أن لديها قدرة ملحوظة على التخلي عن التزاماتها في اللحظات الأخيرة الحرجة . وكما أشرت من قبل ، كان من المفروض أن يشكل ا تشرين الثاني/نوفمبر الموعد النهائي لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولقد أعطت جنوب افريقيا بالفعل إشارات تنم عن النكوث بوعودها عندما اقترحت ا كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كموعـد بديل . ولن نشعر بالدهشة لو استمعنا في كانون الثاني/يناير الى ذرائع أخرى .

إن جنوب افريقيا بينما تجلس إلى طاولة المفاوضات وتعلن أنها تعمل من أجل السلام في المنطقة ، تقوم بحشد وتعزيز قوات عسكرية ضخمة في ناميبيا . لقد تحول شمال ناميبيا بأكمله إلى معسكر مسلح يضم أكثر من ٥٠ ألفا من القوات المقاتلة ترابط على طول الحدود الشمالية ، بما في ذلك وحدات ضاربة من سلاح الطيران في روندو . ذلك النظام يجري مناورات عسكرية ، ومناورات بحرية في خليج والغيس . وتعقيبا على هذه المناورات أعلن نائب وزير الدفاع العنصري السيد برتنباخ أن مستقبل ناميبيا "لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على مستقبل خليج والغيس كقاعدة بحرية وعسكرية" . وكما أبلغ زميلي المراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الجمعية العامة يوم الاثنين ، فإن النظام كشف أيضا من حملة القمع والارهاب الوحشية ضد السكان المدنيين . والاستنتاج المنطقي لهذا السلوك هو أن النظام قد يكون منخرطا في لعبة دبلوماسية شريرة يمكن في أي وقت أن تقوِّض العملية الدبلوماسية . ومن المهم أن يفهم المجتمع الدولي أن خليج والغيس وجزر بنغوين المقابلة للشاطئ جزء لا يتجزأ من ناميبيا . فالميناء والجزر المشاطئة غنية بالاسماك ومصادر النفط . وقد ضمتها جنوب افريقيا عام ١٩٧٧ ثم سعت إلى ادارتها على نحو مستقل عن ناميبيا . والهدف الواضح لنظام جنوب افريقيا هو استغلال تلك الموارد في الوقت الذي تشدد فيه قبضتها على ناميبيا . وخليج والغيس هو ميناء ناميبيا الوحيد على المياه العميقة ، واحتلال العنصريين له سيجعلها تقريبا بلدا غير ساحلي ورهينة للعنصريين . إن هذه المسألة لا يجوز أن تكون محل مساومة في أية مفاوضات من أجل استقلال ناميبيا . فقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ينطبق على جميع أجزاء ذلك الاقليم .

إن ناميبيا من أغنى بلدان المنطقة . وبها ثروات معدنية وبحرية طائلة ، ومن حق الشعب النامبي أن يستفيد من هذه الموارد . لقد ضمن مجلس ناميبيا تقاريره شبتا زمنيا يبين بصورة ممتازة كيف أن جنوب افريقيا دأبت على مر السنين وبالتواطؤ مع المصالح الاقتصادية الأجنبية على نهب موارد ناميبيا واستنزافها . ومن المشين أن يتواطأ أعضاء في هذه الجمعية مع جنوب افريقيا في هذه الممارسة الاجرامية ، بما

يتعارض مع أحكام المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا . وهذا الظلم الذي يرتكب ضد الشعب الناميبى لا بد من تقويمه .

وإذ ترحب أوغندا بالتقدم الذي سجلته محادثات جنيف ، نود أن نشير إلى أنه فيما يتعلق بمسألة ناميبيا هناك أطراف ثلاثة في الصراع : المحتل ، وهو جنوب افريقيا ، وسواجو وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى ، والامم المتحدة باعتبارها السلطة المسؤولة عن الادارة . وهذا بدوره يستتبع أن أي حل لابد أن يكون في اطار الامم المتحدة ، وأن يأتي وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أن التسوية لابد أن تكون مقبولة لسواجو أيضا . وللأمين العام دور يظلع به في تنفيذ ذلك القرار ، وقد أسعدنا أن نلاحظ أنه قام في هذه الاثناء باعداد ترتيبات طوارئ لاسناد المهام لغريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . هذا الغريق سيظلع بدور حيوي لضمان عدم تمكين الاجهزة التي تتركها جنوب افريقيا من التلاعب بالانتخابات لصالح عملائها ، وسيتعين عليه أيضا أن يسيطر على خليج والغيس وجزر بنغوين .

إن هدفنا الاول الذي لا يجوز أن نحيد عنه هو تأمين استقلال ناميبيا . وما أمكن التوصل اليه من اتفاق في جنيف في هذا الصدد جدير بالترحيب ، ولكنه يجب ألا يجرنا إلى التهاون .

إن أوغندا تؤمن بأن جنوب افريقيا لا تتنازل إلا عندما تصبح تكلفة مفامراتها مستحيلة من الناحية العسكرية والاقتصادية . فاضطرار قوات جنوب افريقيا إلى الانسحاب من جنوب أنغولا كان نتيجة للهزيمة المنكرة التي منيت بها في كوانافالي ، وليس تنازلا من جانب العنصريين كما يريد منا بعض مؤيديها أن نصدق . ومن الحتمي بالتالي تعزيز القدرة العسكرية لسواجو ، لأن هذا سيجعلها قادرة على تحدي جنوب افريقيا في حالة نقضها للاتفاق أو محاولتها المساس بسيادة ناميبيا بعد حصولها على الاستقلال .

كما أننا نؤيد الانعقاد المبكر لمجلس الامن الذي ينبغي أن يصدر قرارا تخويليا لاسناد المهام ذات الصلة لغريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ولا بد للمجلس أن يوجه اشارات قاطعة إلى جنوب افريقيا بأنه ، إن لم تمتثل ، سيتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ويفرض عليها جزاءات الزامية شاملة .

(السيد كاروكوبـيرو -
كامونانويري ، أوغندا)

إن تقاعس المجلس عن تحمل مسؤولياته ، وحق النقض الذي تمارسه البلدان الغربية لحماية جنوب افريقيا من الجزاءات التي طال انتظارها ، ساعدا جنوب افريقيا إلى حد كبير على التعنت في موقفها . والاسباب الانانية التي تساق للحيلولة دون فرض الجزاءات الالزامية لم تعد مقنعة منذ وقت طويل . فما هي الا ستار من الدخان لحماية المعتدي والنهب المستمر لموارد ناميبيا . ونحن نشفي على تلك الحكومات التي قامست بغرض الجزاءات بمبادرة فردية .

أود أن أعرب عن تقديري للسفير زوزي رئيس مجلس نامبيا وأعضاء المجلس الآخرين على ما يبذلون من جهود لتأهيل ناميبيا للاستقلال كدولة . وأدرك أن هناك من يريـدون في الوقت الراهن تخفيض الأنشطة البرنامجية للمجلس . ولكن المجلس بحاجة الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى التعزيز حتى يرتقي إلى مستوى التحديات التي تفرضها جنوب افريقيا .

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار التأكيد على تأييد أوغندا لسوابو وشعب ناميبيا في نضالهما من أجل الكرامة والحرية والعدالة . أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسدول خط المواجهة وكوبا على تأييدها ، وعلى ما تكبدته في دعمها لقضية الحرية في المنطقة .

السيد إلياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التغيير في ناميبيا أمر حتمي ، والتغيير السلمي في المستقبل القريب قد يكون ممكنا . وقد أحييت التطورات الأخيرة الآمال من جديد في أن التوصل إلى حل عادل ومقبول دوليا لمسألة ناميبيا قد يكون وشيكا .

لقد أجريت عدة جولات من المحادثات بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، باشتراك الولايات المتحدة بوصفها وسيطا ، بغية التماس السبل لانهاء الصراع في المنطقة وضمان استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن السويد قد رحبت بهذه المفاوضات . كذلك نرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام لضمان إعداد الامم المتحدة للمهمة الكبيرة المتمثلة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فقد تلقينا بالامس اخبارا عن التوصل إلى اتفاق في جنيف بين كوبا وأنغولا وجنوب افريقيا . وهذا الاتفاق اذا ما قدر له ان يسود فإنه قد يهيئ الظروف التي تسهل التنفيذ المبكر للقرار . وتأمل حكومة بلادي ان تكلل هذه المحادثات بالنجاح .

إن السويد ما برحت ملتزمة باستقلال ناميبيا وفقا لخطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة . وقد اكدنا تعهدنا بمساعدة الامم المتحدة في هذه العملية عن طريق الاشتراك في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية . كذلك فان السويد على استعداد ايضا للدخول في تعاون انمائي شامل مع ناميبيا الحرة والمستقلة .

وعلى الرغم من الشكوك التي تدور حول نوايا جنوب افريقيا ، ما برحنا نصر على أنه لا بد من استكشاف جميع السبل بغية ايجاد بديل سلمي يفضي إلى حل يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة للشعب النامبي بأسره . وبوصفنا أعضاء في المنظمة العالمية التي تعتبر المسؤولة الشرعية الوحيدة عن ناميبيا ، علينا التزام تجاه شعب ذلك الاقليم . فقد عقد آماله على هذه المنظمة وعلى قدرتها على تحقيق السلم والاستقلال لأمته .

فلنلق نظرة على الماضي . منذ أكثر من ٤٠ عاما قامت الجمعية العامة في دورتها الاولى برفض مطالبه جنوب افريقيا بدمج افريقيا الجنوبية الغربية بأراضيها . وقبل عشرين عاما اتخذت هذه الجمعية القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انتهى بموجبه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وقبل عشر سنوات اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وحتى يومنا هذا لا يزال ذلك القرار حبرا على ورق . ليس من الصعب علينا أن نفهم

المرارة التي يشعر بها الشعب الناميبي ونشاط الاحباط الذي يشعر به الشعب الناميبي والدول الافريقية والمجتمع العالمي إزاء هذه العقبة التي ما برحت قائمة منذ زمن طويل .

هناك امارات على التقدم في المفاوضات بشأن مسألة ناميبيا . فلنأمل ان تكون أكثر من مجرد امارات . واذا ما رفضت جنوب افريقيا اغتنام هذه الفرصة التاريخية فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف دون ابطاء وبحزم وفقا لاحكام الميثاق . وعندها لا بد من إتخاذ إجراء لحماية المبادئ الاساسية التي قامت عليها هذه المنظمة . ان ناميبيا أكبر اختبار لهذه المبادئ .

إن المسألة الرئيسية هنا تتمثل في احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وبصورة تتعارض مع قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي ، وهي مسألة لا ينبغي اغفالها . ان العبء الرئيسي لكفاح ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال يتحمله شعب ناميبيا . ومن الجوهرى أن يكشف المجتمع الدولي تأييده الملموس للشعب الناميبي . أما السويد فقد زادت بدورها من مساعدتها الانسانية لشعب ناميبيا وسوف نواصل تقديم تلك المساعدة .

في الختام اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على المسؤولية المباشرة والغرييدة التي يتعين على المجتمع الدولي تحملها للوفاء بهذه القضية . وينبغي له أخيرا ان يرتقي إلى مستوى توقعات شعب ناميبيا وان يسهم الآن مساهمة حاسمة وايجابية في حل واحدة من المشاكل التي بقيت دون حل أطول فترة ومن أهمها على جدول أعمال الامم المتحدة .

السيد ادجوي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى يطلب

إلى جمعيتنا ان تنظر في مسألة تعتبر من بين التحديات الكبيرة التي تواجهها الامم المتحدة . وهو في هذه الحالة تحد لقدرة المنظمة على النهوض بإنهاء الاستعمار واحترام الكرامة الانسانية .

عند النظر في مسألة ناميبيا يبدو لنا ان التاريخ يعيد نفسه . فلا نبل الاهداف الواردة في الميثاق ولا قوتها المرغمة ولا استمرار التوسع في توافق الآراء ولا تكثيف الضغط لصالح قضية الشعب الناميبى العادلة حمل النظام العنصرى والاستعماري في جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الداعية إلى إنهاء استعمار ناميبيا .

إن وفدي إذ يتكلم مرة أخرى بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال المعنون "مسألة ناميبيا" يود أن يؤكد من جديد الأهمية الحيوية التي تعلقها حكومة توغو على هذه المسألة بالنظر إلى التزامها القاطع بمثل السلم والحرية والعدالة واحترامها المارم لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

إن اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة هو بمثابة إجراء قانوني وسياسي على جانب كبير من الأهمية التاريخية ، حيث أنه قد أرسى ممارسة راثية لعملية إنهاء الاستعمار التي تظلع بها الأمم المتحدة . ان الجمعية العامة باعتمادها لذلك الاعلان تكون قد اضطلعت على الوجه الاكمل بمسؤولياتها عن إعلاء شأن عالمية منظماتنا وإرساء الشروط اللازمة لتحقيق احد المقاصد الواردة في الميثاق الا وهي:

"إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ السني يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي " .

وبإنهاة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا بالقرار ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ أدركت الجمعية العامة بوضوح أن إنهاء الاستعمار في هذا الإقليم الدولي لا يمكن أن يتم بالاشترك مع نظام ليست لديه ادنى رغبة في تعزيز التطور التدريجي للشعب النامبي ليصبح قادرا على حكم نفسه أو ليحقق الاستقلال ، ولا في تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو العقيدة .

وبغية وضع ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للمنظمة الدولية ، أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٧٨ (د-٥) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٦٧ مجلس الامم المتحدة لناميبيا وعهدت اليه بولاية خاصة ، هي أن يتولى ادارة الإقليم ويعده للاستقلال بالمشاركة الكاملة لشعبه .

وفي هذا الصدد ، يجب أن أشيد بمجلس الامم المتحدة لناميبيا للعمل الضخم الذي اضطلع به منذ إنشائه من أجل حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لناميبيا والدفاع عنها ، وتنبيه الرأي العام الدولي وتعبئته لتأييد الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب النامبي تحت القيادة الدينامية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد لتحقيق الحرية والاستقلال .

تحت أية ذريعة في التاريخ تستطيع دولة تقوم على التمييز العنصري أن تتحدى المجتمع الدولي فترة تزيد على عقدين بطريقة بارعة من الخداع ودون عقاب بالاستمرار في رفض إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ؟ وبأية معجزة تاريخية يتمكن هذا الاستعمار البالي من البقاء على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها الامم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة الأخرى لتعزيز إمكانيات حصول ناميبيا على الاستقلال .

الحقيقة هي أن التطورات المتتالية في مسألة ناميبيا تبين بوضوح انه على أساس حسابات سياسية وجغرافية بارعة ومصالح اقتصادية ومالية قوية لم تؤد التسويات التي تراها جنوب افريقيا وحلفاؤها إلا إلى تشجيع بريوتوريا على تقوية آلياتها لقمع الشعب النامبي . وهكذا فمن طريق الازدراء المستمر لقرارات الجمعية العامة ومجلس

الامن ، ذات الصلة والتظاهر بالتعاون مع الامم المتحدة ، ومحاولة فرض تسوية داخلية وتقديم عناصر خارجة عن مسألة ناميبيا لم تدخر جنوب افريقيا جهدا متخيلا لإدامة احتلالها غير المشروع لناميبيا ومد سياسة الفصل العنصرى إلى هذا الإقليم الدولى ونهب موارده الطبيعية .

إن هذه المواقف التي تقوم على الصلف والتشدد والعناد ، ما كان يمكن لجنوب افريقيا أن تتخذها لولا موافقة بعض الدول التي تتعاون بصورة مثمرة مع بريتوريا في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية . وهذا في الواقع اشتراك في جريمة وأمر يستحق الشجب .

من المؤكد أن منظمنا لم تخدع أبدا فيما يتعلق بالدوافع الحقيقية للسياسة الاستعمارية لجنوب افريقيا في ناميبيا . ومن بين قرارات مجلس الامن والجمعية العامة الهامة رفض القراران ٥٦٦ (١٩٨٥) للمجلس و ١٤/٤٢ بء للجمعية ، بصفة خاصة محاولة فرض تسوية داخلية لمسألة ناميبيا ، كما رفضا محاولة جنوب افريقيا الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ومع ذلك كانت المعارضة العنيدة من جانب دول معينة لغرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، عقبه رئيسية تحول دون خروج مسألة ناميبيا من الطريق المسدود . وما برح فرض مثل هذه الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، منذ عدة سنوات وحتى الآن السبيل السلمى الوحيد لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا ولتعزيز حصول ذلك الإقليم الدولى على الاستقلال عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لاتزال الحالة في ناميبيا تشغل حكومة توغو على نحو بالغ . ووفقا لتقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا يزال هذا الإقليم الدولى محتلا من جانب جيش استعماري تابع لجنوب افريقيا يزيد عدد أفراداه على ١٠٠ ٠٠٠ شخص ، وقد أدى ذلك إلى تحوّل ناميبيا إلى ساحة عسكرية وحالة الطوارئ التي فرضت في شمال البلاد في ١٩٧٢ لاتزال سارية حتى الآن ويعيش أكثر من نصف سكان الإقليم تحت ظل القوانين العسكرية منذ ١٩٧٩

وبالاضافة إلى ذلك تشكل تطبيق نظام البانتوستانات على ناميبيا وتصعيد عمليات القمع ضد الشعب النامبي جزءا من سياسة تستهدف تحطيم إرادة هذا الشعب في مقاومة الاستعمار .

كذلك تستمر جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية في نهب الموارد الطبيعية الغزيرة في الإقليم وتزيد من عمليات النهب وتتحدى بذلك قرارات الامم المتحدة العديدة الوثيقة الصلة بالموضوع ، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ والمرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

وتشارك الشركات عبر الوطنية التي يزيد عددها على ١٠٠ شركة في عمليات نهب موارد ناميبيا بموجب تراخيص يمنحها النظام العنصري الاستعماري لجنوب افريقيا في المجالات الاستراتيجية الهامة مثل المعادن والنفط .

وبفضل التحسن في المناخ السياسي الدولي تبذل جهود مستمرة في جميع أنحاء العالم للقضاء على بؤر التوتر بغية تعزيز السلم والامن الدوليين* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويرتا مونتالبو (اكوادور) .

ومن المشجع أن نلاحظ هنا أن التسوية السلمية لمسألة ناميبيا جزء من المفاوضات الرباعية التي تجري منذ مدة بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة .

ومن المشجع أن نلاحظ أن الرغبة في السلم والمرونة الدبلوماسية وروح الحوار البناء التي أبدتها الاطراف المعنية أثناء المفاوضات كان لها صدق إيجابي . وقد مكن هذا أطراف المفاوضات من التوصل إلى الاتفاق ، وتلك حقيقة نود أن نرحب بها من على هذه المنصة . ونأمل أن يوقع هذا الاتفاق في برازافيل كما هو متوقع ، حتى تلتزم الاطراف المعنية بتسوية مسألة ناميبيا .

ونأمل ألا يكون تأجيل التاريخ الذي أعلنته جنوب افريقيا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ تكتيكا تعطيليا يرمي إلى شل المفاوضات ، وبالتالي تعطيل وتأجيل عملية تحقيق استقلال ناميبيا .

ونعتقد أن الحكومة الامريكية الحالية والشعب الامريكي سيظلان ملتزمين بحزم وموضوعية بالمفاوضات لاستكمال عملية استقلال ناميبيا التي لا مفر منها وفقا لما نص عليه قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد حان الوقت لأن تفهم جنوب افريقيا أن مسألة ناميبيا هي بكل وضوح وبكل بساطة مسألة تصفية استعمار ولا يمكن أن تكون رهينة لاعتبارات غريبة لا مبرر لها ولا صلة لها بها .

لقد فهم نظام بريتوريا أخيرا أن المشكلة لا يمكن أن تسوى على نحو يضر بأمن وسيادة أنغولا والبلدان الأخرى في الجنوب الإفريقي .

ولصالح السلم والامن في الجنوب الإفريقي وفي العالم ، ينبغي أن تُقبل نتيجة المفاوضات بحسن نية وإخلاص ، مع التأكيد على الحاجة الملحة إلى التنفيذ غير المشروط لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ومن المشجع أن نلاحظ أن استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب النظام الاستعماري والعنصري لجنوب إفريقيا ، وتكثيف استغلال ونهب الموارد الطبيعية للإقليم لن يحطم بأي حال من الأحوال مقاومة الشعب النامبي أو يجمع رغبته في الاستقلال . ويرتبط كفاح التحرر البطولي للشعب النامبي ارتباطا وثيقا بكفاح شعب جنوب إفريقيا ، لأن كليهما يستهدفان القضاء على الاستعمار والفصل العنصري في الجزء الجنوبي من إفريقيا .

وحكومة توغو مصممة كما كانت في الماضي على تقديم تأييدها الذي لا يتزعزع إلى الشعب النامبي وشعب جنوب إفريقيا وتأييدها المبادرات التي تستهدف التعجيل بعملية تحقيق استقلال ناميبيا .

ويبين الاتساع المستمر في توافق الآراء الدولي لنصرة القضية النامبية بجلاء أن تحقيق استقلال ناميبيا عملية لا يمكن الرجوع فيها .

لقد كان بوسع جنوب إفريقيا أن تلجأ إلى الخيار الصحيح بين مهزلة مواصلة تعويق مسيرة التاريخ وبين التحلي بالحكمة السياسية التي تقتضي مراعاة هواغل ومطالب المجتمع الدولي وطموحات الشعب النامبي إلى الحرية والعدالة . والطريق الوحيد المتاح لجنوب إفريقيا هو أن تكفل دون شروط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد ليفوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أن

لدي عذرا في ألا ألقى بكلمة طويلة - وهو عذر آمل ألا أضر للندم عليه . لقد هبت علينا رياح البهجة والامل والتوقع من جنيف . ولا أعتقد أنني بحاجة لأن أقول فيم البهجة والامل والتوقع .

لقد انقضت عشر سنوات و ٤٨ يوما منذ قدم مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) وعدا باستقلال ناميبيا . وفي العقد الذي مضى منذ وجود هذا القرار الشهير الذي ظل حبرا على ورق ، هلك الآلاف من النامبيين الأبرياء ومواطني دول خط المواجهة في الجنوب الإفريقي . وقد اضطرب السلم والاستقرار في كل أمة من أمم المنطقة إلى حد

خطير . وتدهورت الاقتصادات نتيجة للعنف والمقاومة التي لا نهاية لها . وأصبحت منطقتنا ميدانا حقيقيا للصراع والعنف . والوباء العنيد المستفحل وهو نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والاعمال الوحشية المستمرة التي يرتكبها الاستعمار في الإقليم الدولي لناميبيا هما المسؤولان عن كل ذلك .

منذ بضعة شهور تبدد توق شعب الجنوب الإفريقي إلى السلم في جنوب غربي إفريقيا بما كان يبدو جهدا متجددا لإزالة العقبات الممطنة من طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والآن بعد شهور عديدة لا تزال تلك العقبات موجودة رغم ما يقال لنا بأنها محل مفاوضات مكثفة واسعة النطاق . ولا تزال طموحاتنا من أجل السلم في الجنوب الإفريقي غير محققة ما دام الإقليم الدولي لناميبيا ضحية للسياسة العالمية . وإننا نتساءل إزاء التهديد بسياسات الربط والتنسيق الجديدة عما إذا كنا حقا على وشك أن نشهد فجرا جديدا في الجنوب الإفريقي ، كما يحاول البعض إقناعنا .

ليس في نية وفدي أن يلقي ظلال الشؤم على الجهود التي تبذل الآن للسعي من أجل إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي بلغه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد رحبنا بالمحادثات الرباعية وبالتقدم الذي أحرزته المتفاوضون لتحقيق شيء ما . ونتمنى لهم النجاح . ولا يسعنا إلا أن نتمنى لهم النجاح لأننا نحب السلم والحرية ، لا لشعب ناميبيا وحده وإنما لكل فرد في منطقة الجنوب الافريقي .

ولا بد من أن ندرك مع ذلك أن هناك بيننا من كافحوا في سبيل استقلال ناميبيا لفترة طويلة ولا يمكن أن يفرطوا في انفعالاتهم عند ظهور نوبات من النشاط من حين لآخر ترمي على ما يزعم إلى استئناف النضال من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد مررنا بكل هذه المراحل . وقد ضللتنا وُخدعنا من قبل . وتمقينا الحراب وسايرنا الاوهام من أجل مسألة ناميبيا وهذا ليس بجديد علينا .

وفي أسبوع قضيناه في جنيف في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، حيث اجتمعنا لكي نعلن ، جزافا ، بدء مسيرة ناميبيا نحو الحرية ، انتهى الأمر إلى مجرد مناسبة تم التخطيط لها لإفصاح المجال من أجل إقحام مسألة الربط البغيض . وفي أسبوع آخر ، بعد مضي عام في آب/أغسطس ١٩٨٢ في مقر البعثة الكندية في نيويورك ، ثبت بوضوح أن الاجتماع يرمي إلى تهدئتنا مؤقتا عن طريق بث الاعتقاد فينا بأن كل شيء يسير على ما يرام في سبيل إزالة المترجمات على خطة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ عام ١٩٧٨ .

ومنذ عام ١٩٨٢ ، استعملت كل حيلة لإشراكنا بأي وسيلة في المخططات التي رأينا بعد دراستها بحكمة أنها تتناقض وطموحاتنا وآمالنا من أجل تحرير ناميبيا واستقلالها . وعلى أساس المبدأ ، رفضنا رفضا قاطعا ربط تحرير ناميبيا واستقلالها بمسائل لا تتصل بهما وسخرنا منه . كذلك فعلت هذه الجمعية ، وكذلك فعل مجلس الأمن .

ولأسف استمرت مسألة الربط ، وهذا قدرنا ، ولا شك في أنها كانت من دواعي إجراء المحادثات الرباعية . وإذا صحت التقارير التي تواترت من جنيف ، فإن مسألة الربط تكون قد وضعتنا على مشارف ما نأمل أن يتحول إلى إنجاز عظيم في نهاية المطاف . أي أننا نأمل أن يكون ما تواتر من جنيف هو الشيء الذي تطلعنا إلى تحقيقه على مدى السنوات العشر الماضية ، وهو تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن يكون ذلك

إيذانا بحلول الهدوء في جنوب غربي افريقيا وهذا ما نأمل فيه . نعم ، إذا صح أن محادثات جنيف قد حسمت مسألة الإطار الزمني ومعدل عودة الكوبيين إلى بلادهم ، فكيف لا نتعلق بالامل باننا نقترب بعد طول انتظار من نهاية هذا النفق الطويل المظلم ؟ ولكن هل يراودنا هذا الامل فعلا ؟ هل نحن على يقين من أن مسألة الربط لن تؤدي إلى اختلاق المزيد من مسائل الربط لابتزاز المزيد من التنازلات في مسألة ناميبيا ؟ وهل تعمل كل الاطراف في جنيف بحسن نية في مشاوراتها ؟ إن العالم سيدرك دون شك لماذا لا نستطيع نحن القادمين من الجنوب الافريقي ، أن نمنح جيراننا في جنوب افريقيا أي قدر من حسن النوايا . لقد تعلمنا الحذر تماما في تعاملنا معهم ، ولن نصدق اننا لن نصير مطية للآخرين إلا عندما يرغرف علم الحرية خفاقا فوق ويندهوك في نهاية المطاف .

لقد عانى شعب ناميبيا كثيرا في تاريخه الخافل بالمذاب . فقد كان ضحية للخدع والمكائد الدولية بكل انواعها لاكثر من قرن من الزمان . وكان ضحية الاستغلال والاعمال الوحشية والإذلال بلا رحمة لفترة طويلة للغاية . وكثيرا ما أطل في الماضي غير البعيد على مشارف الحرية ليحدها سرايا بعيد المنال . مع ذلك كان هذا الشعب على اعتماد دوما لمواجهة مصيره . ولم يهن أبدا في توقه وترقبه وفي الكفاح في سبيل حريته . فقد حارب وضحى بدمائه في سبيل الحرية ، وإذا كانت آمالنا في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تبعدت تماما نتيجة لمسألة الربط ، فإن الكفاح سيستمر في سبيل تحرير ناميبيا بزخم متعاطم . وهذا هو ما يتعين على السلطة المستعمرة في ناميبيا أن تدركه تماما .

من المؤكد أن شعوب الجنوب الافريقي ، وخاصة شعب ناميبيا ، ستحتفل بإعلان تاريخ محدد لبدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) إذا كان ذلك هو ما انتهى إليه الاتفاق الذي تم التوصل إليه توا في جنيف . وقد رحبت بذلك الاتفاق الذي تواترت أنباؤه بشرب الشامبانيا نخب التوصل إليه ، وهو على ما يبدو دلالة رمزية للأهمية الحاسمة التي يعلقها عليه من صاغوا الاتفاق . ونحن نأمل ألا تذهب هذه الدلالة القوية

ادراج الرياح . وبقدر علمنا ، لم نحتفل من قبل على الإطلاق بشرب الشامبانيا نخب أي نجاح . لذلك نأمل أن تعني الشامبانيا أكثر من مجرد التوصل إلى اتفاق من ناحية المبدأ .

هكذا يبدو كل شيء على ما يرام . فانتهاه العطف في ناميبيا وأنفولا ، واقتترانه باستقلال ناميبيا ، سيقطع شوطا طويلا صوب تهدئة الأوضاع في منطقة الجنوب الافريقي برمتها . وأي توسع في حدود الحرية في اقليمنا أمر نرحب به .

لقد ذكرت أنني لا أنوي إلقاء بيان طويل وأتمنى أن يكون بياني هذا آخر بيان على الإطلاق القيه حول ناميبيا كإقليم مستمر . وأمل أن أرحب بجمهورية ناميبيا في العام القادم عند إلقاء بياني هنا .

السيد بريديو (السودان) : تعالج الجمعية العامة من جديد مسألة

ناميبيا بعد مضي ٤٢ عاما على إدراج هذه القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة ، وبعد مضي ٢٤ عاما على قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، والخاص بإنهاء انتداب النظام العنصري في بريتوريا لإدارة إقليم ناميبيا . وأكدت محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٧١ مسؤولية الأمم المتحدة الفريدة إزاء ناميبيا وعدم شرعية وبطلان استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . وحدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) التدابير الضرورية الخاصة باستقلال ناميبيا بوصفها قضية تصفية استعمار يجب أن تعالج في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ .

وكنا نتطلع إلى الاحتفال باستقلال ناميبيا هذا العام نظرا للاجماع الدولي الذي حملت عليه هذه القضية ولكن محاولات وجهود المجتمع الدولي لتحقيق الاستقلال العاجل والفوري لشعب ناميبيا لم تكفل بالنجاح نتيجة التجاهل المتمرد وسياسات المماثلة التي برع فيها نظام بريتوريا العنصري . ولقد ظل شعب ناميبيا يتعرض ، طوال هذه العقود للاضطهاد وسياسة التمييز العنصري والفصل العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان ، كما تعرضت ثرواته وموارده الطبيعية للنهب المنظم بالتعاون مع كبرى الشركات المتعددة الاطراف . ورغم كل سياسة الإرهاب والبطش التي يمارسها نظام بريتوريا فقد واصل شعب ناميبيا مقاومة نظام الاحتلال غير الشرعي ، وكفاحه العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني .

إن احتلال نظام بريتوريا لناميبيا وتكريسه سياسة الفصل العرقي وتحديه لرغبة المجتمع الدولي ما كان لها أن تستمر لولا الدعم الذي ظلت حكومة جنوب افريقيا تحصل عليه من بعض الدول الغربية وإسرائيل في مختلف المجالات . ويتضح هذا الدعم بصورة واضحة في المساعي المستميتة لإعاقه مجلس الأمن من اتخاذ قرار عملي وفعلي لفرض عقوبات شاملة وملزمة ضد هذا النظام ، وفقا لمنطوق الفصل السابع من الميثاق وذلك بهدف إجبار نظام بريتوريا على احترام الإرادة الدولية التي عبّرت عنها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

ولا بد أن نشير في هذا الإطار إلى أن الكيان الصهيوني في فلسطين يعتبر من أهم القنوات التي يعتمد عليها نظام جنوب افريقيا العنصري في تخطي وتجاوز كل المحاولات الجادة لفرض المقاطعة والحظر التجاري والعسكري على نظام بريتوريا . وقد جاء هذا التعاون الصهيوني والعنصري متمشيا ومنسجما مع الأرضية الفكرية للنظاميين القائمة على احتلال أراضي الشعوب وحرمانها من حق تقرير المصير والاستقلال .

لقد ظل السودان يتابع باهتمام تطور المحادثات الرباعية لتحقيق استقلال ناميبيا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يحتوي على خطة كاملة ومتفق عليها لتحقيق هذا الامتقلال . واننا إذ نأمل أن تقود المحادثات التي انتهت بالامس إلى

استقلال ناميبيا عاجلا ، لا نملك إلا أن نشيد بكفاح شعب ناميبيا ، ونضاله ومموده بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي اظهرت مرونة سياسية متقدمة واستعدادا كبيرا للتعاون مع جميع الاطراف المعنية بهدف تنفيذ قرار مجلس الامن المذكور اعلاه . وفي هذا الإطار لا بد من مواصلة تكثيف الدعم إلى سوابو حتى تحقق النصر لشعب ناميبيا ، ولا بد من توفير الضمانات اللازمة لتحقيق استقلال ناميبيا وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها بما فيها خليج والفيس وجزر بنغويين وغيرها من الجزر التابعة لها .

لقد أشار ممثل سوابو في خطابه الضافي أمس الاول ، إلى أنه في الوقت الذي اظهرت فيه سوابو مرونة واستعدادا وافرا للتعاون لتنفيذ قرار مجلس الامن لم يتخذ نظام بريتوريا العنصري إجراءات نحو تحقيق استقلال ناميبيا ، بل قام بدعم وجوده العسكري والإداري بصورة مكثفة . ولذلك لا بد من توخي الحذر واليقظة من المؤامرات التي يمكن أن يديرها النظام العنصري بهدف عرقلة استقلال ناميبيا وسيادتها . كما ينبغي رفض فكرة الربط بين استقلال ناميبيا العاجل وقضايا أخرى ليست ذات صلة بالموضوع .

إن السودان يود أن يشيد من جديد بممود دول المواجهة الافريقية ودعمها لسوابو وحركات التحرير الافريقية الأخرى وذلك لتحقيق استقلال ناميبيا وإزالة التفرقة العنصرية . وفي هذا الإطار لا بد من تقديم العون اللازم لهذه الدول حتى تواصل ممودها ودعمها لحركات التحرير الافريقية ، من أجل الاستقلال والمساواة والعدل . كما ينبغي على الجمعية العامة أن تدين حكومة جنوب افريقيا على عدوانها المستمر على دول المواجهة وجهودها الرامية إلى زعزعة الامن والاستقرار في الجنوب الافريقي .

هذا وقد ظل السودان منذ استقلاله يقدم كل العون إلى كافة المناضلين من أجل الحرية والاستقلال ولا سيما حركات التحرير التي تقود نضالا جمورا في القارة الافريقية . ومن هذا المنطلق فإننا سوف نظل نقدم كل دعم ومساندة لسوابو ، قائد نضال شعب ناميبيا ، والممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا حتى الاستقلال التام وقيام

دولته المستقلة . كما أن السودان سيسهم مع الدول الأخرى في الإجراءات الانتقالية للإشراف على وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاق الخاص باستقلال ناميبيا .

وفي الختام يود وفد بلادي أن يشيد بالجهود المقدره للأمين العام للأمم المتحدة وممثله ومجلس ناميبيا ولجنة تصفية الاستعمار ، فقد كانت لجهودهم المكثفة الفضل في تعرية نظام بريتوريا العنصري ، وكشف مؤامراته وجرائمه ، وحشد الطاقات ودفع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقلال والحرية لشعب ناميبيا الباسل .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يناهز عمر

مشكلة ناميبيا عمر الأمم المتحدة ذاتها . والجمعية العامة تناقش المشكلة منذ ٤٠ عاما دون توقف . وقد قيل وببلاغة كل ما يمكن أن يقال عن المشكلة . وفي كل مناقشة من مناقشاتنا حول المشكلة طرحت بطريقة بارعة أفكار ممتازة حرية بأن تمكننا من التوصل إلى حل لها . مع ذلك لم يتحقق أي قدر من النجاح بسبب التفكير المتعننت لنظام جنوب افريقيا .

وقد أدينت جنوب افريقيا بشدة في كل عام من الاعوام الاربعين الماضية ، لعدم الامتثال لقرارات الجمعية العامة . وإزاء هذا التحدي عاقبت الجمعية العامة جنوب افريقيا المتعننت بأن حرمتها من الحق في الاشتراك في أعمال الجمعية العامة .

وظلت جنوب افريقيا على امتداد ما يربو على ٢٠ عاما منبوذة من المجتمع الدولي لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا .

وقد حان الوقت كي تدرك جنوب افريقيا أن المجتمع الدولي جاد الى أقصى الحدود وانه مصمم على أن تنال ناميبيا استقلالها في القريب العاجل . وينبغي لبريتوريا لكي تخلص نفسها من مشكلة ناميبيا أن تفتنم الفرصة التي أتاحت لها سنة ١٩٨٨ التي ستسجل في تاريخ هذه المنظمة باعتبارها من أكثر السنوات مؤاتاة للسلم والامن الدوليين .

ووفد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية يرحب بموقف حكومة جنوب افريقيا الإيجابي الجديد وبرغبتها في التوصل الى اتفاق مع حكومتي أنغولا وكوبا يمكنها من تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من التأخير .

ويحدونا خالص الأمل أن تكون حكومة جنوب افريقيا صادقة هذه المرة في السعي الى إيجاد حل سلمي للمشكلة الناميبية ولا يكون موقفها من قبيل المناورة لكسب الوقت مثلما فعلت في مناسبات عديدة سابقة . إذ يحق لشعب ناميبيا والمجتمع الدولي أن تساورهما الشكوك إزاء نوايا جنوب افريقيا ، فليست هذه بالمرّة الأولى التي يبعث فيها نظام ذلك البلد آمالا كبارا في استقلال ناميبيا ثم يطفئ جذوة تلك الآمال بكل ما تنطوي عليه النزعة السادية من قسوة . ولقد أصاب شعب ناميبيا الباسل والمجتمع الدولي السأم والملل من مناورات نظام جنوب افريقيا غير اللائقة هذه .

بيد أن وفدي يرحب بالاتفاق التمهيدي الذي توصل إليه أمس في جنيف المفاوضون من جنوب افريقيا وأنغولا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية ، ونحن نصبو الى أن تكمل هذه المفاوضات بالنجاح لتدحض بذلك كل الذرائع التي تسوقها جنوب افريقيا لتعطيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويتطلع وفدي الى الترحيب بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية العام القادم بوصفها عضوا جديدا يمثل ناميبيا المستقلة في هذه الهيئة الموقرة .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن هناك الكثير

من الذين كانوا - حتى بدء المناقشة الراهنة بشأن ناميبيا منذ بضعة أيام - يشككون في حكمة النظر في هذه المسألة على مستوى الجمعية العامة وفي هذا الوقت ، بل إن

آخرين أقل تعاطفا مع قضية ذلك الاقليم ذهبوا الى حد السخرية مما يروونه مناقشة روتينية أخرى بشأن إقليم ، يوقنون بأن جنوب افريقيا لن تتخلى عنه أبدا . وربما كان تقديمهم للمناقشة المقترحة صائبا لولا أن الطريقة التي سارت بها ، وما تبدى فيها من حماس ، وما أدلى به الذين تكلموا حتى الآن من تعليقات أظهرت كلها بما لا يدع مجالا للشك أن الإجماع معقود على تأييد اضطلاع الأمم المتحدة بالولاية المسندة إليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وهي تهيئة الظروف على وجه السرعة كي تمارس ناميبيا تقرير المصير وتنال استقلالها الوطني . ووفد غانا يؤيد هذا النهج ، فنحن وإن كنا نحترم ونساند الجهود المبذولة حاليا لتحقيق الهدف نفسه خارج نطاق الأمم المتحدة ، لا يسعنا أن نؤيد تنحي الهيئة العالمية عن هذه المسؤولية وإعطائها لحفنة من البلدان ، لا سيما وأن النتيجة لا تزال مجرد تخمينات .

في أيلول/سبتمبر من هذا العام حلت الذكرى العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يصادق على خطة تفصيلية لتنفيذ الترتيبات السياسية تحقيقا لاستقلال ناميبيا ، وخلال هذه الفترة وجه مجلس الأمن والجمعية العامة نداءات كثيرة الى جنوب افريقيا لدعوتها الى الالتزام بالقرار المذكور وسحب قواتها وإدارتها من هذا الإقليم . وبدلا من ذلك شهدنا غطرسة وعدم اكتراث بكلمة المجتمع الدولي الموحدة . ولم تقتصر الغطرسة على تحدي هيئة شكلت استنادا الى الشرعية بل أنها تجسدت أيضا في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكب باستمرار وبوحشية ضد دول خط المواجهة المجاورة .

وفي هذه الفترة أيضا كرست بريتوريا جهودها لتحسين أدوات القمع والسيطرة داخل جنوب افريقيا من خلال اتخاذ تدابير تعسفية للغاية ، تمثلت في تطبيق قوانين طوارئ بلا رحمة أو هوادة . وقد عمدت جنوب افريقيا الى حظر نشاط المنظمات التي تعارض الفصل العنصري سلميا وبغير عنف ، الأمر الذي سبب لاصدقاء جنوب افريقيا انزعاجا وأحيانا حرجا لأنهم غالبا ما كانوا يشيرون الى ما يسمى بالاصلاحات الداخلية على أنها أسس مقبولة تدعو الى التغاؤل إزاء حسن مقاصد السيد بوتسا ونواياه العملية .

وفي إقليم ناميبيا لم يكن الوضع أقل قسوة أو أخف وطأة . إذ شكلت جيوش قبلية من خلال التجنيد الإجباري ، واستمرت السخرة ، كما أن أعمال البطش التي لا تميز فيها أو رحمة والتي أودت بأرواح المئات استهدفت السكان بوجه عام ومن بينهم النساء والأطفال . وقد روعت هذه الاعمال الوحشية الرأي العام العالمي وما زالت تسبب له جزعا وهي تستحق الشجب والإدانة .

وربما أيضا ، كان السيد بوتوا أهلا لهذه السمعة الرديئة لما خلقه في ناميبيا من ظروف تطلق يد الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في استغلال مناجم تسوميب الفنية بالمعادن وغيرها من الشركات التي تحقق مكاسب طائلة في استخراج النحاس والزنك والماس واليورانيوم . إن هذه الشركات تتناسى أنها تعمل في إطار من العنف وعدم الشرعية وتتعاون مع السلطات العنصرية في سعي الأخيرة الى أن تفرض على الاقليم الاساليب الفظة التي ينطوي عليها التنظيم الاجتماعي والسياسي الشاذ للفصل العنصري ، أساليب لها لون ونكهة الفاشية ومجردة تماما من المبادئ الاخلاقية العامة .

وتفيد التقديرات بأن الشركات المتعددة الجنسيات جنبا الى جنب مع شركات جنوب افريقيا ، تتحمل المسؤولية عن التدفق الصافي لرؤوس الاموال الى خارج البلاد ، أو أنها تحقق أرباحا استثنائية تشكل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لناميبيا ، وهي حقيقة متى نظر إليها على ضوء قذارة مستوطنات عمال المناجم وسوء حالتها فضلا عن ظروف المعيشة التي يرثى لها للسكان بوجه عام فإنها تعطي صورة إيضاحية وافية لما تتبعه الشركات العاملة في هذا الاقليم من أساليب تشغييل استغلالية .

وتقضي القوانين الاقتصادية بأنه يجب على رأس المال الأجنبي الخاص كي يتوسع ويزدهر ، أن يؤمن لنفسه ظروفًا لا تقيد في سعيه الى تحقيق الأرباح - ظروف الاستقرار التي تكفلها القوانين والسياسات العامة . ووفد غانا ليس لديه أي اعتراض مبدئي على هذه الأهداف المعلنة للاستثمار الأجنبي الخاص متى التمس تحقيقها في إطار من الشرعية والالتزام بالقانون وحيثما يكون بشير التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلد المضيف حقيقيا لا ظاهريا .

إن الأمر ليس كذلك في حالة ناميبيا . فقوانين جنوب افريقيا التي يُرخس بمقتضاها المستثمرون في ناميبيا قوانين لاغية ولا قيمة لها ما دامت منبثقة عن ولاية غير قانونية نابعة عن الاحتلال بالقوة ، إنها أعمال تتعارض مع معايير القانون الدولي الاساسية تعارضا تدركه السلطات ذات الاختصاص ، بما فيها مجلس الامن .

وتتوفر الادلة أيضا على أن هذه الشركات ليست مجرد مستفيد محايد من وضع غير شرعي ، بل أنها تشارك في بنى العنف الاساسية المتغلغلة التي أقامها النظام العنصري لضمان استمرار استخواجه غير الشرعي على شروة الإقليم . وتؤكد التقارير وجود ميليشيا ومجموعات مسلحة تابعة للشركات أنشئت لتخويف العمال وإرغامهم على الرضوخ لشروط وظروف عمل مجحفة للغاية . وأنشطة نقابات العمال مكبوتة وتبذل محاولات علنية لإنشاء اتحادات تتبناها الشركات وتكون أدوات طيعة في أيديها . ويتجلى نظام الفصل العنصري الكريه في مناجم ناميبيا القائظة ، حيث جرى التخلي عن مبدأ الاجر المتساوي لنفس العمل لصالح تعويضات على أساس اللون والعرق . هذه هي أساليب الاستثمارات الخاصة الأجنبية في ناميبيا .

والأداة الرئيسية للتعبير عن سياسات بريتوريا هي اللجوء المستمر والمتعمد الى القوة ضد جيرانها ، انتهاكا للقانون والميثاق . وترتكب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بصورة مباشرة من خلال الهجمات المسلحة ، أو غير مباشرة من خلال اللجوء الى المرتزقة والعصابات المسلحة غير النظامية . ويستخدم النظام العنصري ناميبيا كقاعدة خلفية تحن منها قوات دفاع جنوب افريقيا غارات مسلحة متكررة على أراضي أنغولا وزامبيا وغيرها من دول خط المواجهة التي تتعرض لحملة ارهاب الدولة التي تشنها بريتوريا . ويلجأ نظام الاقلية العنصرية ، كجزء من استراتيجيته الشاملة ، الى استخدام عصابات المرتزقة التابعة ليونيتا (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل) ورينامو ضد الحكومتين الدستوريتين الشرعيتين في أنغولا وموزامبيق . وتتمتع جنوب افريقيا في عملها هذا بتعاون ومساعدة قيمة من أصدقائها داخل وخارج القارة الافريقية .

وتحتفظ جنوب افريقيا لتنفيذ سياسات السيطرة على ناميبيا وإرهاب الدولة ضد جيرانها بقوات دفاع قوامها ١٠٠ ٠٠٠ جندي ، في تشكيلات مختلفة في الاقليم بأعداد مركزة ، لا سيما قرب حدود أنغولا . وفي الواقع ، حُوّل الإقليم الى معسكر ضخم لإخماد الانشقاقات الداخلية وارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة ، لا سيما جمهورية أنغولا .

كيف يمكن إذن للاشعرية أن تواصل ازدهارها في تعارض تام مع شروط القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومع القانون الدولي ؟ إن بذور الجواب قد تكون موجودة جزئيا في علاقة التعاضد والتكافل بين دولة الفصل العنصري من جهة والمصالح الاقتصادية المتمثلة بوضوح في الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من جهة أخرى ، التي توحد جهودها لتجني الفوائد من وراء الظروف التعيسة المفروضة على الإقليم وعلى شعبه ، لأن إنكار الحقوق والفرص الاقتصادية على أساس العرق جزء لا يتجزأ في الواقع من الاجور المتدنية وظروف المعيشة السيئة ، التي تؤدي في ناميبيا "الحسن الحظ" الى إخراج الفوائد لتوزيعها كموائد على المساهمين في الغرب ، حيث تساهم تلك العوائد وأرباح الشركات في قاعدة الدخل لوزارات مالية دول الاصل بوصفها أموالا ضريبية .

وبالطبع ، ما من دولة مستعدة للتخلي عن الضرائب التي تعود عليها من أرباح الشركات ، إلا أن هناك شيئا غير سليم في تلقي هذه الدول للفوائد من الاموال الضريبية الناجمة عن لاشعرية واضحة ، لاشعرية ارتكبت في إطار قمع وحشي واستهجنتها نفس تلك الدول في الجمعية العامة ومجلس الأمن .

و جزء من الجواب على أسباب ازدهار الاشعرية يكمن أيضا في الضمانات غير المباشرة التي قُطعت للنظام العنصري بأن الأمم المتحدة لن يسمح لها بأن تتصرف بحزم ضد الاحتلال غير الشرعي للإقليم أو استغلاله دون رحمة . وفي هذه الظروف يكتسب النقاش الدائر حاليا في الجمعية العامة أهمية مضافة لأن وفودا عديدة ، من بينها وفدنا ، لا تزال تعتقد أن منظمنا ومبادئها والقرارات ذات الصلة توفر أفضل الخيارات والامال لناميبيا . وفي الواقع ، هذا هو المحفل المناسب ليعرب فيه المجتمع الدولي عن

تقززه من تعنت النظام العنصري ومن عدم موافقته على الدور الذي تقوم به دول أعضاء
غربية معينة في هذا المجال .

إن وحدة المصالح الكامنة وراء ذلك ، التي سبق وصفها ، تعبر عن نفسها خير
تعبير سياسيا وأيديولوجيا في السياسات التي تستهدف في ظاهرها إشراك جنوب افريقيا
في حوار بناء ومنطقي لتغيير أساليبها وسياساتها التي تحمل شارة "الاحتواء" وتسنـد
الى جنوب افريقيا دور الصدارة بوصفها آخر أفضل معقل لمواجهة الخطر الاحمر المزعوم
الذي قد يجتاح جنوب القارة الافريقية . وجزء لا يتجزأ من هذه المبادرات القول
والتصرف على نحو مضاد للضغوط الدولية المتضافرة التي تستهدف فرض تحول حقيقي في
مجتمع جنوب افريقيا وتفكيك نظام الفصل العنصري . إلا أن تهاون أصدقاء جنوب افريقيا
الواضح معها في هذا الصدد أدى الى الحيلولة دون اتخاذ مجلس الأمن إجراء حاسما
لإكراهها على الامتثال لقراراتها .

ما من شك أن قدرة بريتوريا على الصمود للضغوط وارتكاب الاعمال غير الشرعية
بحرية واحدا تلو الآخر يمكن أن تعزى الى مجموعة من العوامل ، ليس أقلها النفوذ
الذي حصلت عليه من تحالفاتها التاريخية .

إننا لا نسرد تاريخ نظام الفصل العنصري الحافل بالاعمال الشائنة والإرهاب
والوحشية عبثا . إن الماضي على الدوام دليل هام للحاضر والمستقبل ، وهذا ما ينبغي
أن يكون عليه الأمر في تقييم الحالة الراهنة المتصلة بمستقبل ناميبيا .

إن وفد غانا الذي يتطلع بالطبع الى تحقيق ظروف يسود السلم فيها أنفـولا
والجنوب الافريقي بشكل عام ، يعي هذا التاريخ . وفي الواقع ، تبقى المفاوضات
الرباعية الدائرة الآن على الأمل في أن يكون السلم النتيجة المفيدة لهذه الممارسة
الصعبة . كما أن إمكانية أن تنال ناميبيا استقلالها العام القادم يشير توقعات
عميقة وتفاؤلا حذرا . وتذكر الدول الأعضاء أننا سرنا على هذا الطريق من قبل ، وتعرف
جيذا قدرة نظام الفصل العنصري اللانهائية على الخداع والنفاق . ونعرف اتفاقات
مزقتها بنادق قوات دفاع جنوب افريقيا حتى قبل أن يجف حبرها .

غير أننا ، ونحن نعرب عن هذه المشاعر والامال في نجاح جهود التفاوض الحالية ، لا يسمنا أن نتصور أن السيد بوتا قد تحول إلى انسان يمكن المناداة به كرجل سلم . كما لا يمكننا أن نغض الطرف عن الزبانية الذين نشروا الدمار غدرا بين أبناء شعبهم . ولا نستطيع أيضا أن نمضي في التفاؤل بمستقبل تدل كل الدلائل الحالية على أنه سيشهد تمسك النظام العنصري بسيادة الاقلية البيضاء على الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا بأي ثمن .

وما زال وفد غانا يدعو إلى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا . وما زال المحك الاساسي لحسن نوايا بريتوريا تجاه المسائل التي تتصل بناميبيا هو اتخاذ خطوات حقيقية وملموسة نحو تنفيذ خطة ناميبيا . وفي ظل هذه الظروف لا يسهل وفد غانا سوى أن يشجع الامين العام على مواصلة مداواته وجهوده المستندة إلى المبادئ الرامية إلى وضع خطة ناميبيا موضع التنفيذ في وقت مبكر . وينبغي أن يلقى في هذا العمل ، كما في الاعمال الاخرى ، التعاون المسؤول من جانب مجلس الامن .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد تضامن غانا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وهي تقود النضال الرامي لان ينال جميع أفراد الشعب النامبي الحرية والاستقلال دون تمييز . وسنواصل تقديم مساعدتنا المعنوية والمادية للشعب النامبي حتى يتمكن من الانتصار على السيطرة الاجنبية ما دامت هذه السيطرة قائمة . وكان موقف سوابو وروحها التعاونية في جميع المفاوضات التي اشتركت فيها من قبل مثالا يحتذى ، سواء أكانت تلك المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة أم لم تكن . ونحن نحثها على مواصلة السير على نفس الطريق حتى يتحقق النصر .

كما نحيي أيضا شعب انغولا البطل للتضحيات الجليلة التي مازال يقدمها بالنيابة عن ناميبيا . ولا نستطيع غانا أن نوافق على ربط الاستقلال النامبي بوجود القوات الكوبية ذات الروح الدولية في أنغولا ، التي توجهت في الواقع إلى ذلك البلد بناء على دعوة من أنغولا نفسها . كما أننا لا نوافق على أشكال الربط الاخرى الغربية التي يتردد الحديث عنها الآن . ونود أن نقول لجميع المشاركين في السعي الحقيقي

لايجاد حل سلمي ان جهودهم ينبغي أن تضع في اعتبارها مشاغل ناميبيا وسائر الاطراف المعنية وليس مصلحة بلد واحد أو فرد بعينه . فهذا هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى دوام السلم في المنطقة .

ويعتقد وفد غانا أن الامم المتحدة التي أعطت الامل للملايين في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة ، مطالبة في هذا الصدد بأن تمارس ما يلزم من ضغط لاجبار النظام العنصري على احترام القانون الدولي . ولديها القدرة على أن تفعل ذلك . وهي بحاجة لأن تستخدم قدرتها تلك لتغيير الوضع غير المحتمل الذي ظل سائدا حتى يومنا هذا . ولنعتقد جميعا العزم على وضع حد للتعطيل والمراوغة حتى تتمكن ناميبيا من إحراز استقلالها الكامل عن طريق التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ أن أنهت

الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، تتحمل منظماتنا المسؤولية المباشرة عن هذا الإقليم ، وبالتالي فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يبذل قصارى جهده للتعجيل باستقلال ناميبيا حتى يضع حدا لمظهر من آخر مظاهر الاستعمار والسيطرة الاستعمارية في افريقيا .

وتود المملكة المغربية قبل كل شيء ، وهي تأخذ الكلمة في هذه المناقشة أن تؤكد من جديد تأييدها غير المشروط للشعب النامبي في نضاله المشروع من أجل تحقيق استقلاله مع الاحترام لوحدة أراضيه الوطنية .

وتود بلادي أيضا أن تعرب عن قلقها العميق للمناورات والحجج التي تستخدم لتعطيل ممارسة الشعب النامبي لحقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير . فاستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا هو تحد للقانون الدولي ، فضلا عن أن سياسات حكومة جنوب افريقيا وممارساتها في هذا الشأن هي أمور غير مقبولة ولا يمكن تفسيرها إلا بأنها استهانة بالمجتمع الدولي .

وطوال ما يزيد عن عقدين من الزمان ، حاولت الامم المتحدة التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة في إطار احترام المبادئ الأساسية للميثاق . وأفضت الجهود التي

بذلت للتوصل إلى حل مقبول دوليا إلى اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي أيد خطة التسوية التي تستند إلى انسحاب جنوب افريقيا ونقل السلطة إلى شعب ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تنظم تحت اشراف ورقابة منظمنا . وهذه الخطة هي الإطار العالمي الوحيد للانتقال بناميبيا سلميا إلى الاستقلال والعملية الوحيدة التي تقبلها جميع الاطراف المعنية .

ومنذ اعتماد هذا القرار تعمل الأمم المتحدة بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة ومن أجل احترام الشرعية الدولية . ونود أن نفتنم هذه الفرصة لكي نحیی جهود أميننا العام وجهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل تأمين الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الناميبی وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة إليه في المستقبل القريب .

ولسوء الحظ ، فقد رفض نظام بريتوريا حتى الآن المشاركة في عملية التسوية التي تم التوصل إليها في اتفاق مشترك ، وهو يحاول أن يحصل على التأييد لسياسته الاستعمارية ولنظام الفصل العنصري البغيض عن طريق الحكومة المحلية العميلة التي أقامها تحت سيطرته .

وفضلا عن ذلك ، فما زال نهب ثروات الإقليم مستمرا بما يخالف القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ويخالف المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وهذا يوضح إلى أي مدى أصبح استخدام لغة حازمة ضروريا أكثر من ذي قبل لضمان الاحترام للارادة الجماعية فضلا عن تطبيق التسوية السلمية امتنادا إلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلى ذلك تود المملكة المغربية أن تؤكد من جديد ضرورة التطبيق الفوري للخطة التي اعتمدت في عام ١٩٧٨ ، والتي توفر الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مشكلة ناميبيا وضمان استقلالها ووحدة أراضيها ورفاه سكانها .

لقد بدأ التزام المجتمع الدولي وحزمه يؤتيان ثمارهما ، وبات بمقدورنا أن نستشف أولى بوادر الخاتمة السارة لهذه المسألة . فالأحداث المشجعة والمبتدئة التي تلاحقت في الآونة الأخيرة ، في أعقاب المباحثات الرباعية التي جرت في برازافيل بوجه خاص ، توحى بوجود إمكانية للتنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة . إن وثيقة المبادئ الرامية إلى ضمان التسوية السلمية في المنطقة - والتي اعتمدها حكومات أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا في اجتماع عقده بنويويورك في ٢٩ تموز/يوليه الماضي - ووقف الأعمال العدائية الذي أعلن يوم ١٠ آب/أغسطس التالي لذلك واحترام وقف إطلاق النار ، تشكل كلها خطوات في الاتجاه الصحيح .

وعلى الرغم من أن يوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي حدده اتفاق جنيف المعقود في ٥ آب/أغسطس الماضي لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تعذر احترامه ، فنحن لا نزال واثقين من أن الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي سيفضي ، في مستقبل قريب للغاية ، إلى استقلال ناميبيا في إطار خطة السلم التي وضعتها الأمم المتحدة .

ولكن يجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن يقظته وحذره . ويجب عليه أن يستعد للجوء المحتمل إلى فرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا في حالة فشل المفاوضات الجارية .

إن المملكة المغربية ما زالت مقتنعة بأن شعب ناميبيا سيتمتع في مستقبل قريب بالحرية والكرامة ، وسيشغل المكان الجدير به في أسرة الأمم في ظل الأمن والرخاء . وإزاء هذه الحتمية التاريخية ، عقدنا عزمنا أكثر من أي وقت مضى على تقوية وتعزيز أوامر تضامننا النشط مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل أعمال حقوقه الأساسية المشروعة .

كما نود إعادة التأكيد على دعمنا المتواصل لدول المواجهة التي تبذل تضحيات هائلة والتي تعرضت لأعمال عدوان مستمرة من جانب جنوب أفريقيا . إن ناميبيا تشكل ، وستظل تشكل ، بالنسبة لنا نحن الأفريقيين قضية مقدمة . ولذا سيظل استعدادنا وتعبئتنا لجهودنا دوماً على مستوى القضية النبيلة للشعب الناميبيني المقهور .

السيد إنغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد الكامبيرون بادئ ذي بدء أن يسجل امتنانه لتقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي تولى عرضه باقتدار رئيس المجلس ، ولتقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واللجنة الرابعة للجمعية العامة .

إننا نعتز بالقيمة الكبرى لتقرير الأمين العام ونود أن نعرب له مرة أخرى عن عميق تقديرنا لتفانيه المتواصل الذي لا يعرف الكلل في سبيل قضية الحرية وحسم الصراعات الإقليمية في افريقيا . ونحن بذلك لا نفعل سوى ترديد تأكيدات الرئيس بول بيا على دعم بلدنا الكامل لجهود الأمين العام والتزامه التام بها .

لقد تعالت صيحات الافريقيين الحماسية خلال العقود الماضية ، في محاولة لتعبئة أمم العالم لمواجهة الشرور والكوارث المتوطنة في الجنوب الإفريقي ، ولكن بغير فائدة تذكر . إن أشعار أغانينا الحزينة التي ما فتئنا نردها باتت مكررة مملة ؛ ولم تعد تستثير المستوى العالمي المطلوب من الاهتمام والعمل والالتزام . وبينما يستمد المسؤولون عما نعانيه من كرب وأسى من المسيرة المتنامية مؤازرة وتشجيعا ، يكابد الضحايا في السجون معاناة تشد قسوتها ويواجهون آلام المهانة والموت والدمار .

لقد حوّل النهج الذي يجري به تناول مسألة ناميبيا البند المعروف علينا إلى معالجة روتينية تقريبا تنتهي باتخاذ قرارات مكررة لا تكاد تتصدى لقضايا الحياة أو الموت في ذلك الجزء من افريقيا . لقد تحوّلت الجمعية العامة ومجلس الأمن ، الذي يشله حق النقض من الناحية الفعلية - إلى مسرحين لا يتلقى منهما الرجال والنساء والاطفال الذين يكابدون المعاناة والمقاساة في منطقة الجنوب الإفريقي دون الإقليمية سوى المسكنات السياسية والمواساة الباردة .

ولكن على مبعدة خمسة آلاف ميل من هنا عبر الكرة الأرضية ، هناك نظرة مختلفة - على الأقل في أعين الناميبيين وغير البيض في جنوب افريقيا - إلى نطاق العمل الذي يتعين الاضطلاع به . فالغهم هنا محدود لطبيعة المآزق الإنساني والمشاكل

الإنسانية في تلك المنطقة دون الإقليمية . والقضايا المطروحة تطمسها التعريفات الأيديولوجية ؛ وتزيغها التحليلات المثالية والتبسيطية ، بل والساذجة أحيانا .

ومن المؤكد أن المناقشات التي تجرى هنا تبدو ، في أعين شعوبنا في الجنوب الإفريقي وسائر أرجاء أفريقيا ، مفترقة إلى الفهم الكافي للقضية المركزية ألا وهي الطبيعة الحقيقية للتحدي الذي تشكله مسألة الجنوب الإفريقي بوجه عام وناميبيا بوجه خاص بالنسبة لهذا الجيل . إن العقيدة البربرية لعنصرية برييتوريا تُشكل تحديا منهجيا للحياة الإفريقي . ومن المؤكد أن المجتمع الدولي يشترك في تحمل تلك المهانة ، لأن قيم الضمير العالمي ترفض الفصل العنصري والعنصرية والاحتلال الأجنبي .

إننا نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة مسألة ناميبيا . وكما نلاحظ جميعا ، تجتذب المناسبة قائمة طويلة من المتكلمين . ولكن المقاعد الخالية توضح في كثير من الأحيان أن هذه المناسبة لا تستحوذ بالضرورة على اهتمام جمهور من المستمعين المهمين يتناسب حجمه مع عدد المتكلمين .

إن الأنباء التي وردت أمس من جنيف أشارت التكهنتات وأنعشت الآمال بشأن حدوث تقدم حاسم وشيك في الجنوب الإفريقي .

وأبناء الكامبيرون يشاطرون شعب ناميبيا التاريخ والجغرافيا وكيمياء العلاقات الإنسانية . وقد شهدنا المسرحية وخلصنا إلى إدراك أن السياسات الدولية المتعلقة بالجنوب الإفريقي لا تثمر سوى حفلات تنكرية تخفي الخداع والشر .

إننا نشارك الآمال والتطلعات التي تنشأ لإحلال السلم والأمن في الجنوب الإفريقي : الآمال في حرية عالية والتطلعات إلى ممارسة شعوبنا المحرومة لحقها في تقرير المصير . ونحن نرحب ، من هذا المنطلق الفكري ، ترحيبا حارا بأي جهد حقيقي يرمي إلى حل القضايا التي تؤدي إلى فتح ثغرات في سبيل السلم وتمهد الساحة لمستقبل البناء المثمر للدولة وللتقدم في مجال التنمية الاقتصادية ولفرض الاشتباك العسكري .

ومن رأي وفد الكامبيرون أن الجمعية العامة يجب عليها ، مع ترحيبها بما أوردته التقارير من نتائج تلك المرحلة الحرجة فيما يبدو في مفاوضات جنيف ، وتهنئتها الأطراف على التوصل إلى الاتفاق بشأن جدول الأعمال الذي وضعه لانفسهم ، أن تجري استعراضا دقيقا لمعنى الأحداث الأخيرة وأهميتها .

إن الجنوب الافريقي يمثل ، في العصر الحالي ، تفاعلات لا يمكن أن تؤدي إلى صون السلم والأمن الدوليين . وهذه الحقيقة لابد أن تبقى ، في كل الاوقات ، نصب أعيننا في جميع مناقشاتنا .

ففي انغولا ، تنتهك بريتوريا العنصرية على نحو سافر مبادئ القانون الدولي التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، كما تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وتصبر بريتوريا بعجرفة على أن تلغي دولة أنغولا ذات السيادة ترتيبات دفاعية هامة اتفقت عليها مع كوبا ، لا تنطوي على أية نوايا عدوانية تجاه جنوب افريقيا أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها .

إن ناميبيا ، التي يشرف على إدارتها قانونا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لا تزال محتلة احتلالا غير مشروع من قبل جنوب افريقيا . ويتستر هذا العدوان وراء دعوى أن عاملا خارجيا ، هو وجود القوات الكوبية في أنغولا ، يعوق الانسحاب من ناميبيا . والادعى من ذلك ، أن الاحتلال لا يزال مستمرا برغم ما ارتآه مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي جاء تعبيرا عن توافق آراء عالمي بدا أن بريتوريا ذاتها شاركت فيه بحماس .

وسيكون من دواعي سعادتنا أن نشارك فيما وصفه أمس المفاوض باسم جنوب افريقيا بأنه سيكون احتفالا وشيكا في برازفيل ، لو أن تفاصيل اتفاق جنيف كانت مفضية إلى الحسم السريع لمشكلتين : هما مشكلة أنغولا وناميبيا . وعلى هذه الجمعية أن تؤجل رفع أعلامها والتفني بأفراحها حتى يتحقق السلم لأنغولا بانسحاب القوات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا وإبعاد الضغوط الأخرى عنها ، وإلى أن ترفع ناميبيا علم الحرية الوطنية بعد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن مصير ذلك القرار ما زال حتى اليوم يتطلب منا أكثر من مجرد الحذر . فهو يستلزم أن نتجنب أي انحراف عن توافق الآراء العالمي بشأن الطريقة التي ينبغي أن تحصل بها ناميبيا على استقلالها .

إن افريقيا القلقة لن تكتفي بمجرد إعلان للنوايا من جانب جنوب افريقيا إذ يجب أن تواصل الاهتمام بالحقيقة دون سواها . فعنصرو جنوب افريقيا قد نصبوا من أنفسهم كرادلة لإفناء الافارقة السود ، ولن يغيروا بسهولة عقيدة التفوق العنصري والسيطرة العرقية .

لقد سبق لجنوب افريقيا أن عملت على كسب الوقت بإصدار اعلانات مضللة لا تهدف إلا إلى تهدئة خواطر منتقديها . فقبل عشر سنوات أعلنت جنوب افريقيا بلا لبس أو غموض موافقتها على الاتفاق الذي توصل إليه مجلس الأمن بل وارتياحها لذلك الاتفاق . وقد تناول قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) اقتراح الأمين العام بشأن تسوية الحالة في ناميبيا ، وأكد :

"أن هدفه هو تحقيق انسحاب إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ونقل السلطة إلى الشعب النامبيي بمساعدة الأمم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) " .

وحتى اليوم لم تنسحب جنوب افريقيا ولم تقم بأي تحرك ملموس يوضح بدء تفكيك هذه الإدارة . بل أننا شهدنا مناورات لاستبعاد قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتنصيب نظام عميل وهو أمر يتناقض مع الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأصبح فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال غير ذي جدوى نتيجة للأوضاع التي فرضتها بريتوريا .

إننا نناشد المشاركين في المفاوضات أن يأخذوا في الاعتبار أن أي تفاهمات يتم التوصل إليها ستكون عديمة الجدوى ما لم تتبع الاجراءات التي حددها مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ . والمجتمع الدولي في انتظار لحظة تطبيق الخطوات التي نمت عليها تلك الاجراءات . ويتعين على بريتوريا ، إذا أرادت اظهار شيء من الامانة والاخلاص ، أن تدعو الأمين العام ومجلس ناميبيا لاجراء مشاورات فورية بشأن عملية سريعة تتيح لناميبيا - تحت اشراف الأمم المتحدة - أن تحصل على حريتها . وما زالت سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ولا بد أن يسمح للشقيقات والاشقاء الشجعان

الذين ينظمون المقاومة والنضال بالعودة إلى وطنهم كأبطال ، ليخططوا من جديد لمصير أمة غنية بالموارد لكنها خربت من جراء آثام امبريالية في سبيلها إلى الزوال . إن أفضل خيار لشعوب الجنوب الافريقي اليوم يتمثل في التعايش السلمي والبناء الواعي لمجتمعات متعددة الاعراق قادرة على البقاء . فالحرمان من العدالة يسفر دائما عن استعادة العدالة بالعنف وعن اشاعة قلاقل كان يمكن تجنبها . وعلى بريتوريا والواهمين من المحافظين أن يتعلموا من تلك الحقائق ، وإلا فإنهم سيشهدون تحسنت أعينهم وبفعلهم جنوبا افريقيا ممزقا ومتصدعا في حين أنه إقليم غني وجميل لسولا سياستهم .

وعلىنا في الوقت ذاته أن ندرك أن الضغط المستمر وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في جنوب افريقيا . فالمفاوضات في ظروف جنوب افريقيا ليست بديلا يمكن الاعتماد عليه . وينبغي أن تستكمل كل أشكال الضغط المطبقة حاليا باجراء مفاوضات ، لكن لا يجوز التخفيف من هذه الضغوط حتى يتحقق التغيير .

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي نمر بها اليوم قد عززت من ادراكنا لمسدى التكافل وفهمنا للعناصر الأساسية للسلم . فاستمرار الحرب واطالة أمد الأزمات أصبح أمرا مكلفا للغاية حتى بالنسبة لأغنى أمم عصرنا . وبت الحوار وتغيير المواقف جزءا من الحالة السائدة في هذا العصر . وهذا يمكن أيضا أن يهيئ مناخا مشمرا لممارسة ضغوط تؤدي إلى تغيير في بريتوريا . ويجب ألا تسيء جنوب افريقيا قراءة هذه الشواهد - فالاستثمار في السلم الدائم هو أفضل ضمان للاستقرار ، كما أنه أفضل ضمان للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي .

إن تعاوننا مع سوابو وغيرها من المقاتلين البواسل من أجل الحرية يتعاضم ، ونأمل ألا يكون العنف السائد حاليا قد خرب الأوضاع على نحو يحرم الناميبيين من فرصة تحقيق التعمير الوطني في ظل الاستقلال الذي سينالونه عن جدارة .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد قطع شعب

ناميبيا شوطا طويلا حتى وصل إلى المرحلة الحالية التي تبدو فيها الآمال في الحرية

والسلم على وشك أن تتحقق . وسيكون إحرازه الاستقلال بعد سنوات مريرة من النضال والمعاناة ، كان احساسه خلالها بالاحباط لا يضاويه سوى رغبته في البقاء .

لقد كانت الأمم المتحدة أحد أطراف هذه العملية ، وخصوصا منذ انشاء مجلس ناميبيا في عام ١٩٦٧ ، وهو المجلس الذي تفخر فنزويلا بعضويته والذي وضع برنامجا حافلا كان منبرا دوليا للدفاع عن التطلعات المشروعة للشعب الناميبى ، وأسهم بسخاء في تدريب من سيتولون حكم البلد بعد الاستقلال .

وباتخاذ قرار مجلس الامن التاريخي ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ عشرة أعوام انتهت عملية التوصل إلى توافق آراء بشأن الوسائل والسبل التي تؤدي إلى الانطلاق بجوهر مسؤوليات الامم المتحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا .

وفي الشهور الاخيرة كنا نتابع ، من على بعد ، سلسلة المفاوضات التي دارت بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة الولايات المتحدة بشأن الصراعات التي تحدث بمنطقة الجنوب الافريقي ، بما في ذلك بطبيعة الحال مسألة ناميبيا . وعلى ضوء المعلومات المتاحة حاليا ، أسفرت الجولة الاخيرة للمفاوضات التي انتهت مؤخرا في جنيف عن التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ ، أو اتفاق مؤقت ، من شأنه أن يوفر حلا لمسألة ناميبيا على الامد القصير . ونحن نسعد لسماع هذه الانباء ونرحب بالاتفاق الذي لا يزال يتعين التصديق عليه من جانب الاطراف المعنية في موعد يتفق على تحديده . وهذا بالتأكيد تقدم هام . غير أنه كانت هناك احتمالات مماثلة في مناسبات سابقة لم تؤكد الوقائع فيما بعد . لذلك يكون من الحكمة توخي الحذر ، إذ من المعروف تماما أن نظام بريتوريا له تاريخ طويل في التنصل من التزاماته .

إن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، باعتباره السلطة الشرعية القائمة بإدارة الإقليم ، له دور هام يظلع به في هذه المرحلة وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة بموجب القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) والقرارات اللاحقة بشأن نفس الموضوع . وينبغي أن يكون مفهوما أنه نظرا لأن المجلس لن يفي بمسؤولياته إلا عندما يتحقق استقلال ناميبيا ، فإنه يتعين عليه أن يكون يقظا في مراقبة تلك العملية ، وأن يكفل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بما يتماشى مع الحقوق المشروعة للشعب الناميبى ، وأن يحافظ بدقة على السلامة الإقليمية لناميبيا .

ولابد لنا من أن نكون واضحين وحازمين ، وأن نؤكد أن خطة الاستقلال الوحيدة والمقبولة دوليا هي الخطة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون إدخال أي تعديلات عليها أو قبول أي تفسيرات توفيقية لها تستهدف تشويه أهدافها ونطاقها . وعدم تحيز الامم المتحدة تضمنه المكوك القانونية العالمية التي تحكم المنظمة ، والتي تعيش الغالبية العظمى من دول العالم المتحضرة على أساسها في وثام تام .

ومن ناحية أخرى ينبغي لنا أن نولي أكبر قدر من الاهتمام للسلامة الإقليمية لناميبيا حتى يحصل شعبها على الاستقلال وترابها الوطني كامل دون أي انتقاص منه يفرض بالقوة ويكون من شأنه إضعاف قدرتها الاقتصادية والسياسية في المستقبل .

وسيكون من الضروري حسم هذه المسائل حتما كاملا في الوقت الذي تفضلع فيه الأمم المتحدة بمسؤوليتها في تنفيذ خطة الاستقلال من خلال فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية . إن خليج والغيس ، وهو الميناء الوحيد على الميساه العميقة لذلك البلد يشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا ، تماما كما أن سكانه هم جزء لا يتجزأ من الأمة الناميبية . وأي ترتيب آخر سيكون خروجاً خطيراً على ولاية مجلس ناميبيا التي يقدم الحساب عنها إلى الجمعية العامة .

ورغم الشواغل التي ذكرتها آنفا ، فإن فنزويلا تود أن تتمسك بالتفاوض ، وهي على ثقة بأنه سيتم سريعا التوصل إلى حل مرض لمسألة ناميبيا بالدعم المناسب والتعاون الضروري من جانب المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، سبق أن أعرب بلدي عن رغبته في أن يشارك في فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية عندما يطلب منه ذلك . غير أننا ندرك أنه لا بد من إيجاد حلول للكثير من المشاكل التقنية ، بما في ذلك عملية تمويل فريق الأمم المتحدة المشار إليه ، ونعرف تماما أن أمام الأمين العام مهمة شاقة . ونحن نفتنم هذه الفرصة لنكرر امتناننا للأمين العام لما يقوم به من عمل منتج ، ونحثه على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة دون أن تصده عن ذلك أية عوائق .

السيدة سافادغو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في

عام ١٩٦٦ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وأنشئ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٦٧ باعتباره السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال . وقد بذل المجلس جهده خلال العقد الماضي لتعبئة المجتمع الدولي من أجل احراز ناميبيا الاستقلال الفوري وغير المشروط على أساس خطة عمل الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا المعتمدة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويوافق عام ١٩٨٨ الذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ما فتئ بلدي يؤيده طوال تلك الاعوام . فبوركينا فاسو تولي أهمية قصوى لمسألة تحرير إقليم ناميبيا الذي يمثل آخر بقايا الاستعمار في افريقيا . واستمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا هو عمل من أعمال العدوان والسيطرة الاستعمارية التي تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولست بحاجة إلى التذكرة بأن نظام الانتداب أنشئ بعد معارضة شديدة من جانب إحدى الدول الكبرى التي ذكرت وقتئذ أنها سترفض رفضا قاطعا أي حل لا يأخذ في الاعتبار مصالح السكان الذين يوضعون تحت الانتداب . ولم يكن يدور بخلد الرئيس ويلسون في هذا الصدد أن جهوده الرامية إلى انشاء نظام يكفل الحقوق والحريات الأساسية للشعوب يمكن أن تؤدي إلى مثل هذه الحالة المخزية .

فحكومة بریتوريا العنصرية تطبق سياسة عمياء للقمع اللاإنساني في ناميبيا . وهي تزيد باستمرار من ضغوطها العسكرية وتكشف ما تقوم به من أعمال كبت واضطهاد ضد شعب ناميبيا . ويتصرف عنصريو بریتوريا في ناميبيا وكأنهم غزاة . فهم ينهبون ناميبيا بشكل منهجي ويسلبون ثرواتها الطبيعية . ويُبقي نظام جنوب افريقيا ناميبيا تحت سيطرته الاستعمارية في تحد تام لقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الاستقلال الغوري لناميبيا ، وفي تحد تام أيضا للإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ولقد أعرب الرفيق ، وزير الشؤون الخارجية في بلادي ، في البيان الذي أدلى به مؤخرا في المناقشة العامة لهذه الدورة ، عن أمله في أن تشغل ناميبيا ، في الدورة المقبلة للجمعية العامة ، مقعدها في هذه القاعة الذي يعد حقا من حقوقها انتظرتة طويلا . وما فتئت بوركينا فاسو تأمل في أن يتسنى للشعب النامبي ممارسة حقه في تقرير المصير في المستقبل القريب .

وهل من الممكن التكلم عن ناميبيا دون ذكر نظام الفصل العنصري البغيض ؟ فالفصل العنصري يمثل ، في الواقع ، جوهر المأساة التي يعاني منها الجنوب الافريقي ، ولا يمكن إعادة السلم الى هذا الاقليم المضطرب إلا عن طريق القضاء الكامل والسريع والمباشر على نظام الفصل العنصري . ولقد أدان المجتمع الدولي بقوة هذا النظام الذي يتنافى مع الإنسانية .

ويعد استقلال ناميبيا ، واستعادة شعب جنوب افريقيا لكل حقوقه ، وضمان الحفاظ على أمن دول خط المواجهة واستقرارها وسلامتها الإقليمية ، جزءا من مسؤوليتنا الجماعية ، ونحن ملزمون بضمانه .

وبوركينا فاسو تشعر بالغبطة إزاء الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخرا في جنيف ، والذي يتيح لنا الأمل في أن يتم إقرار السلم في الجزء الجنوبي من قارتنا . لكن لا تزال حكومتي مقتنعة بأن الوسيلة الفعالة الوحيدة لحمل جنوب افريقيا على الإنصات الى صوت المنطق هي فرض عقوبات شاملة والزامية .

وترى بوركينا فاسو أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يخضع لاية شروط تتعارض والمطامح العميقة للشعوب المعنية في الحصول على حقا في تقرير المصير على النحو الذي أعربت عنه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبي . وغني عن القول أن بلادي ستواصل رفضها لمبدأ الربط بين استقلال ناميبيا وتواجد القوات الكوبية في أنغولا . وسيكون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تتويجا لجهود منظمنا التي يتعين عليها أن تستمر في الاضطلاع بدورها في تنظيم انتخابات حرة في ناميبيا والإشراف عليها .

وفي هذا الصدد ، يطالب وفد بوركينافاسو مرة أخرى حلفاء بريتوريا بالاعتراف
 بضرورة التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتصل بتحقيق الاستقلال في ناميبيا .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان الجمعية
 العامة ، التي كثيرا ما راودها الامل في تحقيق الحرية لناميبيا ثم لا يلبث ذلك الامل
 ان يتبدد بسبب التعنت المتفطر للمعتدي ، تتطلع اليوم الى احتمال بزوغ فجر جديد
 نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل اليها بالامس في المفاوضات الرباعية في جنيف حيث
 تم ، على ما يبدو ، التغلب على الركود الذي أحبط احراز التقدم في هذه العملية
 التاريخية في مراحل سابقة .

وتعد هذه العملية تاريخية لان ناميبيا تمثل بالنسبة لكل شعوب العالم ، بغض
 النظر عن اللون أو العقيدة أو الأيديولوجية ، رمزا جمعنا معا طوال هذه السنين لكي
 ندافع عن الحرية ، وكرامة الانسان ، واستقلال الشعوب وسيادتها .

وهي تاريخية أيضا لان ناميبيا أرست المعايير للنضال ضد سياسات القوة ،
 والتدخل ، والاحتلال الاجنبي ، وانتهاك القانون الدولي ، واستغلال الشعوب ونهب
 مواردها وشرواتها الطبيعية .

وبالتالي ، تعد حرية ناميبيا التي بدأت تظهر في الافق معلما في طريق التقدم
 السياسي للانسانية ، ودعم نظامها القانوني ، وتعزيز هذه المنظمة بصفتها محفلا يضم
 كل دول العالم .

ومما يتسم بأهمية خاصة ان ذلك يحدث في وقت تجري فيه ، في أجزاء أخرى من
 العالم ، أحداث تاريخية لها تأثير حتمي على عملية تقرير المصير للشعوب ونشوء دول
 تمثل هذه الشعوب في المجتمع الدولي .

ولن يتحقق استقلال ناميبيا نتيجة فقط للعملية الدولية التي تقع داخل هذا
 المبنى ، أو عن طريق الخطوات السياسية والدبلوماسية التي يتخذها المجتمع الدولي
 بلا هوادة ، بل في الدرجة الاولى نتيجة لشجاعة الشعب النامبي وتصميم المنظمة
 الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على النضال ، ودعم دول خط المواجهة .

مستنشق حرية ناميبيا من المعارك التي تخوضها افريقيا - والتي كانت آخرها المعارك التي دارت على الحدود بين أنغولا وناميبيا ، وعن طريق المفاوضات الرباعية بين أنغولا وكوبا والولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، التي تمثل الاطراف الرئيسية في هذه العملية .

وان المفاوضات الرباعية التي يمكن أن نستشف منها بوادر على تحرير ناميبيا وانضمامها الى عضوية منظماتنا ، ليست مجرد عملية دبلوماسية ، بل أنها ، قبل كل شيء ، نتاج عوامل سياسية وعسكرية تحدد النتيجة التي تتمخض عنها هذه العملية بعد سنوات من الحرب الدموية والتضحيات الكبرى من جانب المقاتلين الافارقة والمناضلين من أمريكا اللاتينية من أجل قضية عالمية هي سيادة الشعوب .

لقد تمثلت هذه الوحدة في القيم في الماضي أيضا ، في حروب التحرير في أمريكا اللاتينية التي شاركت فيها كل الاعراق التي تضمها بلداننا ، وعملت معا انطلاقا من إيمانها بنفس مثل الحرية .

وفي أجزاء عديدة من أمريكا اللاتينية ، على مر التاريخ ، أُريق الدم الافريقي في ميادين قتال كثيرة في نضالنا من أجل الاستقلال و ضد الدول الاستعمارية . وكانت سمة الخليط العرقي والروحي لشعوب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تمثل عاملا أساسيا في الوحدة الوطنية في كل مراحل تحريرنا .

وبعد ذلك بحوالي مائتي عام ، أُريق دماء أبناء أمريكا اللاتينية ، وكثيرون منهم هم من أحفاد الافارقة الذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية أمريكا اللاتينية ، على تراب افريقيا حتى يمكن تحقيق حرية ناميبيا أيضا .

وبهذا الإحساس بالتماثل التاريخي ، الذي حدث في قارات أخرى في أوقات أخرى ولشعوب أخرى ، يود وفدي أن يتطلع متجاوزا النظم والأيديولوجيات والظروف السياسية الى الرمز الذي يتعدى الزمن والمسافات والذي تغذيه روح الأخوة والتضامن العالمي التي ما فتئت الانسانية تعتمد عليها في أسس جهودها .

ربما فسرت هذه الهوية ترحيب شعوب افريقيا وسائر شعوب مناطق العالم الثالث بقوات أمريكا اللاتينية المشتركة في عمليات حفظ السلام . واستمرار هذه الصداقة وهذه الثقة اللتان يجب المحافظة عليهما في الوقت الذي ستطلع فيه الأمم المتحدة بتوفير الأمن ضمن عملية تحقيق الاستقلال في ناميبيا ، تتطلبان بدورهما التزامنا في أمريكا اللاتينية بمواصلة خدمة قضية السلام بنفس التفاني والاستعداد للتضحية اللذين ميّزا قوات حفظ السلام في أداء مهمتهما العالمية في الماضي .

وفي هذه المرحلة المشرقة من التاريخ التي تؤذن بإحراز الشعوب المقهورة حريتها ، تجدد بيرو تضامنها مع هذه الشعوب ، وتؤكد دعمها للنضال العالمي من أجل تحرير ناميبيا . ونحن نشق أن علاقاتنا الدبلوماسية مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي أنشئت خلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيسها سام نغوما لبيرو ، ستمهد الطريق أمام علاقاتنا الرسمية مع دولة ناميبيا الجديدة . وسيكون يوم الصداقة بين بيرو وافريقيا الذي أعلن في تلك المناسبة تذكرة دائمة بالنصر النهائي للقضية التي تشارك فيها كل الشعوب الممثلة هنا في طموح مشترك إلى الحرية والسلام والعدالة .

السيد أورتييس غانداريياس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

يأسف وفد بوليفيا أشد الأسف لأن ناميبيا ليست بيننا حتى الآن ، ولم تأخذ مكانها في هذه الجمعية كدولة حرة مستقلة ذات سيادة . كما يشعر وفدنا بالأسف العميق لأن حكومة بريتوريا لا تزال تواصل احتلالها الاستعماري غير المشروع لناميبيا وإدارتها لذلك البلد . ويأسف أيضا لعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا .

كان المفروض أن تحظى ناميبيا بالحياة المستقلة منذ اثنتين وعشرين سنة ، كما حدث بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى الممثلة هنا . ولكن لسوء الطالع ، كُتب على الشعب الناميبى أن يتحمل ، خلال تلك الفترة بأسرها ، مهانة نظام استعماري عفا عليه الزمن . لكن المحزن للغاية بالنسبة لهذه الحالة اننا لا نعرف إلى متى سيستمر استغلال شعب ناميبيا وقهره ، وإلى متى سيواصل نظام جنوب افريقيا العنصري تحديه

للإرادة الواضحة للمجتمع الدولي الذي يعبر اليوم ، مرة أخرى ، عن احتجاجه القوي وسخطه العادل على عجرفة نظام بريتوريا وتسلمه وعناده .

ان مسألة ناميبيا هي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره ، ولا بد من اعتبارها مشكلة تدخل في إطار عملية تصفية الاستعمار ، بدون ربطها بأية مسائل دخيلة أو خارجة عنها . ولسنا بحاجة إلى التذكير هنا بأن الأمم المتحدة قد اضطلعت بالمسؤولية القانونية الدولية المباشرة عن اقليم ناميبيا ، ومن ثم فإنها ملزمة بأن تنهض بالولاية التي منحها إياها المجتمع الدولي بغية إعمال حق تقرير المصير لناميبيا واستقلالها وفقا للميثاق وللقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن هناك مكا سياسيا قانونيا لا بد من تنفيذه ، هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل الأساس المقبول دوليا لحل مسألة ناميبيا بالوسائل السلمية . ولقد احتفلنا منذ قليل بمرور عشرة أعوام على إصدار هذا القرار ، ولم يذكرنا هذا الاحتفال بقيمة هذا القرار الهام فقط ، بل يذكرنا أيضا بأنه ، لسوء الطالع ، لم ينفذ بعد .

ومن الواضح أن الجانب الاساسي لهذه المشكلة هو احتلال نظام بريتوريا العنصري المغتصب لناميبيا احتلالا غير مشروع . ومن ثم فإن الحل السياسي الوحيد هو إنهاء احتلال قوات جنوب افريقيا غير الشرعي لأراضي ناميبيا على الفور ودون قيد أو شرط حتى نضمن ممارسة الشعب الناميبي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وأن تحترم وحدة أراضيه بالكامل وفقا لخطة الأمم المتحدة .

وبرغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بأسره ، وجهود الأمم المتحدة بصفة خاصة ، من أجل التوصل إلى حل للمشكلة الحساسة المعروضة علينا اليوم بأقل قدر من المخاطرة الممكنة بمصالح الشعب الناميبي وبأقل قدر من التضحية ، فقد ذكر رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن الموقف في ناميبيا قد تدهور لسوء الطالع ، بتكثيف نظام بريتوريا لقهره للشعب الناميبي ، واستغلال اقتصاد الاقليم ، ومواصلة أعمال العدوان ، وزعزعة الاستقرار في دول الجنوب الافريقي المستقلة . وقد أصبح موقف العناد واستخدام القوة والقمع والاحتلال الاستعماري غير الشرعي من جانب حكومة جنوب

افريقيا مصدرا لتوتر متزايد يهدد السلم والامن الدوليين ، الامر الذي يجعل حكومة بريتوريا عرضة لتطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .
لقد آن الاوان للتوصل إلى حل سريع للحالة في ناميبيا ، وهي نتيجة مؤسفة ومحزنة لظاهرة الاستعمار والفصل العنصري ، وهي مفارقة تاريخية تنتهك أسس قواعد التعايش السلمي الدولي المتحضر بين الشعوب ، وتتعارض تعارضا حادا مع المناخ الدولي الجديد للانفراج السياسي الذي جاء نتيجة لما قرره الدول من تخفيض خطر الحرب النووية ، والاستعداد لإحلال الحوار والمفاوضة محل أعمال القوة والعنف ، وتميز دور منظمنا .

وفي سياق مناخ الانفراج المواتي هذا ، والذي نرحب به جميعا من كل قلوبنا ، فإن المفاوضات الثلاثية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة الولايات المتحدة ، يبدو أنها توصلت إلى نتيجة ايجابية يمكن أن تشكل أساسا للتقدم . ونود في هذا الصدد أن نعبر عن تمنياتنا الصادقة بأن تكمل هذه المفاوضات بالنجاح ، على نحو ما يأمل المجتمع الدولي ، وأن تمهد الطريق أمام ناميبيا إلى الاستقلال الفوري والحرية . ولئن كانت هذه مؤشرات مشجعة تبعث شيئا من التفاؤل بإمكان التوصل إلى حل سريع لهذه المشكلة الشائكة ، فإن سجل حكومة بريتوريا يدعونا لأن نتوخى شيئا من الحذر بالنسبة للالتزامات التي ستترتب على هذه المفاوضات ، ولا سيما تنفيذها تنفيذا كاملا . ويجب ألا ننسى أنه لاكثر من ثلاثين عاما جرى الحوار ، وأجريت المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا حول هذه المسألة ، وكانت الحميلة هذه النتائج المؤسفة التي نعرفها جميعا .

تمر مسألة ناميبيا - وهي مشكلة ذات أهمية أساسية بالنسبة للأمم المتحدة - بمرحلة حرجة وحساسة ، تستحق أقصى قدر من الانتباه والתיقظ من جانب المجتمع الدولي . ولا يجوز أبدا ، ولا سيما الآن ، أن نخفف الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا ، بل يجب أن نواصل ذلك الضغط إلى أن نحقق التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولبلوغ تلك الغاية ، يجب أن تستخدم الأمم المتحدة جميع الوسائل التي تملكها لتجنب المزيد من خيبة الأمل والمزيد من المعاناة بالنسبة لشعب ناميبيا البطل الذي يستحق هو وحركة تحريره المتمثلة في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

وتود حكومة بوليفيا ، تمشيا مع سياستها ومواقفها المناهضة للاستعمار ، أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن تضامنها التقليدي مع قضية شعب ناميبيا العادلة ودعمها الراسخ لها ، ودعمها لحركة تحرير هذا الشعب المتمثلة في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاحها البطولي من أجل حرية ناميبيا واستقلالها .

ويود وفد بوليفيا أن يعرب عن شكره لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا لعمله الدائب لمساعدة الشعب النامبي . ونشكر أيضا المؤسسات الدولية العديدة والأفراد الكثيرين الذين بذلوا جهودا مضية لتعزيز استقلال ناميبيا . ونعرب عن أصدق الامتنان للأمين العام لسعيه المتواصل الذي لا يكل من أجل التبكير بتسوية هذه المسألة الهامة بالطرق السلمية .

وختاما ، أود مرة أخرى أن أعرب عن تأييد وفدي الواضح والقوي لرسالة التضامن والدعم التي يرسلها المجتمع الدولي الآن للشعب النامبي الشجاع . وفي نفس الوقت ، نعرب عن الأمل في أن تحتل ناميبيا مكانها في هذه القاعة كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : لقد أكدت الجمعية

العامة مرارا وتكرارا حق الشعب النامبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في بلده ناميبيا موحدة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ووفق قرار

الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) كما أكدت شرعية كفاح شعب ناميبيا من أجل تحقيق حريته وتحرير أرضه مستخدما كل الوسائل المتاحة له .

ان استمرار احتلال ناميبيا من قِبَل النظام العنصري في جنوب افريقيا يمثل تحديا لقرارات الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا لميثاقها وعملا يهدد الامن والسلم الدوليين . ان نظام بريتوريا يتجاهل الارادة الدولية ويحرم شعب ناميبيا من حقوقه الأساسية ويمعن في تطبيق نظام الفصل العنصري البغيض عليه عن طريق فرض أشد اجراءات القمع وحشية بالاضافة إلى ارتكابه أعمال العدوان المستمرة والتخريب المتعمد ضد الدول الافريقية المجاورة واستقرارها* .

ان مناورات نظام بريتوريا لإعاقة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا إنما تهدف إلى فرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا بغية تشديد قبضته عليه . ان مثل هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع إزاء اصرار الشعب النامبي على مواصلة كفاحه العادل ضد احتلال جنوب افريقيا لارضيه . ولقد أثبت هذا الشعب المناضل أن أي حل لمشكلته يجب أن يستند أولا على إنهاء احتلال جنوب افريقيا لترابه الوطني ، وأن أي ربط بين إنهاء الاحتلال وأي شيء آخر هو أمر رفضه ويرفضه المجتمع الدولي لأن مثل هذا الربط إنما يراد منه إدامة هذا الاحتلال البغيض .

ان الاجراءات القمعية الوحشية التي يفرضاها نظام بريتوريا العنصري على شعب ناميبيا ، وفرض حالة الطوارئ عليه ، والاحكام العرفية ، ومنعه من التجول ، وازدياد حالات الإخفاء والاعتقال ، إلى غير ذلك من الممارسات التي أشار اليها تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وعكسه يوم أمس بيان مندوب سوابو أمام هذه الجمعية ، لن تشني الشعب النامبي عن مواصلة كفاحه بقيادة حركة سوابو ممثله الشرعي والوحيد . وما من شك في أن ما يتلقاه هذا النظام من دعم من بعض الدول والشركات عبر الوطنية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

التي تستهدف نهب خيراته وموارده الطبيعية وكذلك تعزيز تعاونه مع مشيله نظام تل أبيب في شتى المجالات العسكرية والاستراتيجية والنوية والاقتصادية ، إنما يقوي قبضة هذا النظام على ناميبيا ويديم احتلاله له ، وهذا ما يضع على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لاتخاذ الاجراءات العملية والفعالة ضد جنوب افريقيا والعمل على توفير جميع الظروف التي تساعد على التنفيذ الفوري والفعال لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وإدارة هذا الاقليم من قِبَل الأمم المتحدة إلى حين حصوله على استقلاله التام . وفي هذا الصدد ، لا بد للمجتمع الدولي إزاء استمرار تحدي بريتوريا وخذاعها وتسويقها من أن يفرض العقوبات الالزامية عليها لإجبارها على إنهاء احتلالها لناميبيا ووقف عدوانها على الدول الافريقية المجاورة والقضاء نهائيا على نظام الفصل العنصري البغيض .

ان الجمهورية العربية السورية انطلاقا من مواقفها المبدئية والشابطة لتدعم بكل قوة نضال الشعوب الرازحة تحت الاحتلال والسيطرة الاجنبيين وتدعم بقوة كفاح شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة سوابو من أجل نيل حريته واستقلاله .

السيد اوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود بادئ ذي بدء

ان اذكر الجمعية العامة بالاحكام الدقيقة للغاية للانتداب الذي منح لجنوب افريقيا لادارة ما كان يعرف حينئذ باسم افريقيا الجنوبية الغربية . ومن المعروف انه قد طلب من جنوب افريقيا ان تعمل على السير بالاقليم المشمول بوصايتها تدريجيا نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال وأن تشجع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وكانت جنوب افريقيا ملزمة أيضا بكفالة المعاملة المتساوية للجميع في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتجارية .

ويكشف أي تحليل بسيط لما حدث في ناميبيا أن جنوب افريقيا انتهكت بصورة مستمرة تنم عن الصلف والتعنت ، طوال الفترة التي كانت فيها تضطلع قانونا بإدارة افريقيا الجنوبية الغربية ، كل مسؤولية أناطها بها ذلك الانتداب . ومنذ إلغاء هذا الانتداب في عام ١٩٦٦ ما فتئ النظام العنصري يواصل دون خجل احتلاله غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، منتهكا بشكل صارخ كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن هذه المسألة ، ويمنع باستمرار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أن يمارس بشكل مباشر مسؤولياته تجاه الشعب النامبيبي التي أوكلتها اليه هذه المنظمة .

وعلاوة على ذلك قام نظام جنوب افريقيا العنصري بتصدير سياسة الفصل العنصري البغيضة والمقيتة التي يتبعها إلى ناميبيا ، ليحرم الغالبية السوداء من جميع حقوق الانسان الأساسية ، بما في ذلك حقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال . وتطبيقا لهذه السياسة الدنيئة ، جرت عمليات ترحيل قسري للناميبيين من ديارهم ، ومهاجمة للمنظمات الجماهيرية مثل المجموعات الطلابية ونقابات العمال ، وكتم لافواه الصحافة في ذلك البلد . ويعبر العنف والاضطهاد الوحشيان اللذان يمارسهما النظام العنصري ضد الناميبيين العزل عن سياسة ارهاب الدولة التي تمارسها ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ذاتها .

كما أن النظام العنصري يسيء استخدام الأراضي الناميبية يجعلها قاعدة لارتكاب أعمال العدوان والتخريب ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة . وقد كان لهذه الأعمال المبيتة المزعجة للاستقرار ، بالاقتران مع تدفق كبير من اللاجئين الهاربين من شرور الفصل العنصري ، تأثير مدمر على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول خط المواجهة والدول المجاورة ، ونجت عنها حالة متفجرة للغاية في منطقة الجنوب الافريقي ككل . ويرى وفد بلادي أن تفجر التوترات في المنطقة ستكون له آثار خطيرة لا على القارة الافريقية برمتها فحسب بل أيضا على السلم والامن الدوليين بصفة عامة .

ان سمات العنف والارهاب والوحشية التي يتصف بها نظام بريتوريا كانت موضع إدانة عالمية عن حق . وان عدم مبالاة النظام العنصري الصلغة بالمسؤولية الشرعية للأمم المتحدة عن ناميبيا ، وتتويج ذلك بإقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا في انتهاك مباشر لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، لهو دليل جديد على الجوهر الجهنمي للفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة ضد الانسانية . وان كينيا تدين بقوة الحكومة المؤقتة في ناميبيا ، وتؤيد بالكامل قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي أعلن أن تلك الحكومة لاغية وباطلة ، وندعو جميع الدول الاعضاء أن تحذو نفس الحذو . وتعترف كينيا بشرعية استخدام الشعب النامبي كل الوسائل لتيل استقلاله بما في ذلك القوة . كما أننا نعترف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي والحقيقي الوحيد للشعب النامبي . وبناء على ذلك ، ستواصل كينيا تقديم دعمها المعنوي والمادي لسوابو على أساس ثنائي واقليمي ودولي من أجل تحقيق هدفها في تقرير المصير والاستقلال . واننا نحث جميع الدول على أن تقدم بالممثل مساعدتها لسوابو في جميع الميادين .

ان هناك خطأ جوهريا في كيان جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، لأن ما سمعناه من هناك يبدو عديم المعنى . فعلى سبيل المثال ، أكد الامين العام في اواخر الشهر الماضي ، بينما كان يشارك في الاحتفال بأسبوع التضامن مع ناميبيا ، على أن استقلال ناميبيا قد حان وقته منذ أمد طويل . كما ذكر أيضا أنه أبلغ جنوب افريقيا بأن الجهاز الاداري قد وضع موضع التشغيل ليبدأ فريق الأمم المتحدة للمساعدة

في الفترة الانتقالية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وكان تفاؤل الأمين العام يستند إلى المحادثات الرباعية الجارية حول ناميبيا بين جنوب افريقيا وأنغولا وكوبا والولايات المتحدة . وما برح المجتمع الدولي بأسره ينتظر بفارغ الصبر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن تصرّف جنوب افريقيا الأخير حطّم الآمال والتوقعات التي ساورت المجتمع الدولي . فقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عمّن يسمّى بالحاكم العام لناميبيا المحتلة بصورة غير شرعية قوله : "من ناحيتنا نحن نود أن ينفذ القرار ٤٣٥" . والأدهى من ذلك أنه في معرض البحث عن ذريعة لتأجيل استقلال ناميبيا ، أضاف "ان هناك طرفا يحاول التلكؤ ، وهذا ليس طرفنا" . وفي نفس المقابلة ، أكد من يسمّى بالحاكم العام أن القوات الكوبية يجب أن تنسحب قبل أن تُمنح ناميبيا استقلالها .

لقد مارس نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا النفاق في الماضي ، ولهذا فإن أي وعود يقدمها يجب أن ينظر إليها على أنها مجرد تضليل وبالتالي لا قيمة لها . ونرفض رفضا قاطعا إقحام ما يسمى بسياسة الارتباط البناء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونعتقد أنها مسألة غير ذات صلة على الإطلاق باستقلال ناميبيا . ونحن الأمم المتحدة بقوة على المضي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون مزيد من الإبطاء .

إن التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يكتسي أهمية أكبر في ضوء المحاولة الأخيرة التي قام بها نظام بريتوريا العنصري للاحتيال من جديد على المجتمع الدولي بعود زائفة أخرى عن منح الاستقلال لناميبيا . والموعود النهائي المحدد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر لبداية تنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور قد انقضت والنظام العنصري يجد حجة أخرى لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا . ونحن لسنا متفائلين بأن موعد كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ المقترح ، سيكون أفضل بكثير من ذلك الذي سبقه ، لأننا ندرك تماما المراوغة المحنكة التي يمارسها النظام العنصري ، ونعرف أن نواياه المعلنة ليست إلا محاولة لكسب الوقت من أجل زيادة ترسيخ نظامه المقيت القائم على الفصل العنصري في ناميبيا .

ومن ثم ، لا تزال كينيا على اقتناع بأن الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة أمام المجتمع الدولي لإرغام جنوب افريقيا على منح ناميبيا استقلالها وإزالة النظام القائم على الفصل العنصري ، هي فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة ، كما يطالب بذلك العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وتدين كينيا إدانة قوية جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعمل في ناميبيا . وتناشد كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يعارضون تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، أن يوافقوا على فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على جنوب افريقيا . ونعتقد اعتقادا راسخا أن أي تردد في هذا الموضوع لن يؤدي إلا إلى التعجيل بالانغماس الحتمي في العنف وإراقة الدماء في المنطقة .

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أكرر التزام كينيا الكامل باستقلال ناميبيا . وستواصل كينيا توفير الدعم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاحها العادل والنبيل لتحرير الشعب الناميبى من الشر المزدوج المتمثل فى الاستعمار والفصل العنصرى . وسنواصل اعتبار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد لاستقلال ناميبيا ، ونحث المجتمع الدولى أن يكفل تنفيذه على وجه السرعة . ونحن فى كينيا بالطبع نتطلع إلى استقلال ناميبيا فى المستقبل القريب . كما ننتظر انضمامها إلى مجتمع الأمم كأمة واحدة لا تتجزأ بكل جزرها القريبة من ساحلها وخليجها والغيس .

وختاما ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدى العميق لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، على عملها القيم بشأن ناميبيا . وبالمثل ، يستحق أميننا العام امتناننا على كل ما بذله فى هذا الصدد . إن ناميبيا ستصبح حرة بالتأكيد . والنذر ظاهرة ، لكن جنوب افريقيا عاجزة عن قراءتها .

السيدة ليما (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اتيجت

الفرصة لرئيس وفد أنغولا أثناء المناقشة العامة ليهنئ السيد كابوتو ممثل الأرجنتين بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الحالية . وأود أن أؤكد أن وفد بلادى سيقدم له التعاون التام فى اضطلاعهم بمهمته .

إن الجمعية العامة تستعرض من جديد مشكلة ناميبيا . وبالرغم من أن مسألة ناميبيا هى بالتأكيد مشكلة استعمارية تقليدية ، فإنها تمثل مسؤولية خاصة للأمم المتحدة . فالأمم المتحدة ، باتخاذها للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) فى عام ١٩٦٦ ، وبإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قد اضطلعت بمسؤولية مباشرة عن مصير الشعب الناميبى . ولسوء الحظ ، لا تزال ناميبيا اليوم تحت نير السيطرة والاحتلال الاستعماريين غير الشرعيين . ومنذ عشر أعوام وافقت الأمم المتحدة ، عن طريق مجلس الأمن ، على خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولو كانت تلك الخطة ، المنصوص

عليها في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، قد نغنت ، لاصبح الشعب الناميبي الآن بيننا كـشعب مستقل ذي سيادة . والكل يعرفون ما هي العقبات التي أثيرت أمام تحقيق الاستقلال للاقليم ، وفي مقدمتها الاستخفاف بالرأي العام العالمي الذي تبديه جنوب افريقيا بعناد كبير في محاولاتها الرامية إلى معارضة السلطة القانونية المتمثلة في الامم المتحدة .

إن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بات كابوسا طال أمده عبر السنوات العشر الماضية ، نتيجة لمساعي جنوب افريقيا المستهتره الرامية إلى ربط حصول ناميبيا على الاستقلال بمسائل دخيلة بالكامل على قرار الامم المتحدة . ولقد اتفقت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي على أن هذا الموقف من جانب جنوب افريقيا يتعارض مع ذلك القرار . وعلاوة على ذلك ، فقد استخدمت جنوب افريقيا الاقليم كمنصة إنطلاق لشن أعمالها العدوانية على أراضي أنغولا .

إن تسوية المسألة الناميبية عزيزة على قلوبنا ، وهو ما دلت عليه حكومة بلادي في مناسبات عديدة . فأولا ، إن من شأن استقلال ناميبيا أن يكفل الأمن الوطني لأنغولا ، ثم هي مسألة التزام أنغولا بميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وهذا المنحى من التفكير هو الذي أدى بحكومة أنغولا إلى تأييد جميع الجهود الرامية إلى إرساء السلم في ناميبيا .

وتشارك الحكومة الأنغولية في محادثات السلام الجارية حاليا في جنوب غرب افريقيا الذي يضم ناميبيا . وإن الأطراف ، وهي أنغولا وكوبا من جهة وجنوب افريقيا من جهة أخرى مع وساطة الولايات المتحدة ، قد انتهت البارحة - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - من جولة جديدة من المفاوضات . وأرى من الضروري أن أوضح بعض الأشياء التي فتحت الطريق أمام هذه المفاوضات .

أولا ، إن ضغوط المجتمع الدولي على حكومة جنوب افريقيا لم تبلغ في وقت من الأوقات مستوى الكشافة الذي بلغته في الوقت الحاضر ، بحيث بدأ أوثق حلفاء جنوب افريقيا أنفسهم يتفهمون أن تأييدهم لها ينتقص إلى حد خطير من مصداقيتهم في أعين البلدان الأخرى .

هذا فضلا عن أن الحالة الداخلية في جنوب افريقيا ، حيث صعد الوطنيون كفاحهم ، قد أصبحت متفجرة . فقد ضاعفت التنظيمات النقابية والدينية والطلابية أعمالها ضد نظام الفصل العنصري ، الأمر الذي زج بجنوب افريقيا في أزمة سياسية واقتصادية ، وفي ناميبيا يخوض الشعب الباسل بنجاح نضاله من أجل التحرير الوطني ، تحت قيادة ممثله الأصيل الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

علاوة على ذلك ، وقد كانت هذه هي نقطة التحول ، منيت قوات جنوب افريقيا بهزيمة منكرة في كويتو كوانافالي .

إن وفد بلادي ليست لديه النية في إذلال أحد ، ولكنني أقول إن جنوب افريقيا ما كانت لتفكر لحظة واحدة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لو كانت قد انتصرت في معركة كويتو كوانافالي التي استنفدت فيها جميع الموارد البشرية والمادية الممكنة . ولقد كانت كويتو كوانافالي جرعة مرة تجرعتها سلطات جنوب افريقيا .

واليوم تغير الحال تماما . فهذه الأحداث ، والاتجاه الإيجابي الحالي السائد على الساحة الدولية ، أعطت دفعة قوية لتسوية الصراع في جنوب غرب افريقيا .

وقد عززت المحادثات التي أجريت مؤخرا في جنيف الشعور بالتعاؤل . فقد توصل الأطراف إلى اتفاق مبدئي بشأن تسوية الحالة في جنوب غرب افريقيا ؛ وسيعرض هذا

الاتفاق على حكومة أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا للمصادقة النهائية . وتعتقد حكومتي أن هذه النتائج تفتح الطريق أمام حل سلمي لمسألة ناميبيا . وما من شك في أن الحل التفاوضي وحده هو الكفيل بتفادي حدوث حمام دم في المنطقة لا يمكن التكهّن بعواقبه . وحكومة بلادي يشجعها التقدم الذي أمكن إحرازه ، ويحدوها الأمل في أن تفي جنوب افريقيا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها . والواضح من هذه الالتزامات أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الطريق الوحيد المؤدي إلى التسوية النهائية للصراع الناميبى . ونهيب بالمجتمع الدولي مرة أخرى أن يؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الأنغولية سعياً لتسوية المشكلة الناميبية .

ونحن من جانبنا نشارك في هذه العملية متحلين بالمرونة ، مقتنعين بأنها ستفضي إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وإحلال السلم في أنغولا . ولن نسمح لأنفسنا أبداً بأن نحيد عن الهدف النهائي ، وهو استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونغتتم هذه الفرصة لتأكيد تضامن أنغولا الشابت - شعب وحكومة - مع شعب ناميبيا وسواجو في نضالهما الباسل في سبيل الحرية . لقد حاز نضال سواجو في سبيل التحرير الوطني إعجاب العالم قاطبة ، وإننا لعلس يقين من أن الشعب الناميبى سينتصر في النهاية .

كما نود الإشادة بالأمين العام لجهوده الدؤوبة وتفانيه في البحث عن حل للمشكلة الناميبية . ونعرب عن تقديرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ورئيسه على ما يبذلانه من جهد مستمر وشاق لتعزيزا لقضية ناميبيا .

وأخيراً ، نعرب عن امتناننا لكوبا حكومة وشعباً على دعمها لقضية شعوب الجنوب الافريقي ومساعدتها المنزهة عن الغرض للشعب الأنغولي في دفاعه عن سيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية .

إن الكفاح مستمر والنصر أكيد .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى يقف

الوفد الشيلي على هذه المنصة - كما اعتاد أن يفعل منذ المرة الأولى التي طرح فيها هذا البند الذي ننظر فيه الآن - لكي يجدد الإعراب عن تأييدنا الشابت وغير المشروط للقضية الناميبية والاستقلال الغوري لهذا الاقليم ، وحق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في أن يعيش حرا وأن يتمتع بالحقوق الأخرى التي يعترف بها القانون والمجتمع الدولي لجميع بني البشر على السواء ، وأولها حق تقرير المصير .

إن أعضاء الأمم المتحدة ما فتئوا يدينون علانية ، عاما بعد عام وبإجماع نادر ، أفضح حالة مأسوية لاستمرار نظام استعماري دون أي مبرر . وعاما بعد عام يعلن قادة البلدان الممثلة هنا أن استمرار مسألة ناميبيا يمثل إهانة للبشرية جمعاء . ولكن المسألة ما زالت مطروحة علينا لان الدولة التي تحتل ناميبيا دون وجه حق تتحدى المجتمع الدولي ، ولأنها - وهو الأهم - أدخلت إلى ناميبيا سياسة الفصل العنصري التي ترفضها شيلي رفضا باتا . إلا أن هذه الحالة المجحفة المشينة لا تمس ناميبيا والناميبيين فحسب ، بل تمس أيضا بلدانا أخرى في المنطقة ، يعاني أهلها بالمثل من الأثار السلبية لصراع يلقي بظلاله الكثيبة على آفاق الجنوب الافريقي . لذا كانت الأمم المتحدة على حق عندما اتخذت قرارات تحث فيها المجتمع الدولي على زيادة مساعدته الاقتصادية لبلدان خط المواجهة والبلدان المجاورة .

وهنا يتعين عليّ أن أؤكد مع الارتياح الخاص أن هذه المسألة وغيرها قد بحثت بعناية وبإجماع تام في سياق محادثات سنتياغو التي أجريت في تموز/يوليه الماضي بين ممثلي حكومة شيلي وبعثة استشارية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، على رأسها ممثل الهند الدائم ، السفير سينمايا غاريخان .

ويتجلى الدليل على ما ذكرته توا في البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع . فقد حث البيان جنوب افريقيا بشدة على إنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وكرر فعالية قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأعرب عن تضامن بلدان حـسـط المواجهة والبلدان المستقلة الأخرى في الجنوب الافريقي . وقد أكد الطرفان من جديد ان الأنشطة الضارة للمصالح الاقتصادية والمالية في ناميبيا تمثل عقبة رئيسية في طريق الاستقلال السياسي للإقليم ، وأقرا بأنه ينبغي لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يتخذ لإجراء اللازم لضمان الامتثال للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي لضمان توفير الحماية المناسبة للموارد الطبيعية في الإقليم ، بما في ذلك الموارد المعدنية ، حتى يتسنى للشعب الناميبى الاستمرار في امتلاك وسيلة عيش حيوية . وبالإضافة إلى ذلك ، أيد الطرفان بقوة الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير مع الاحترام الكامل لوحدة الإقليم وسلامته .

وينبغي التأكيد أيضا على أن حكومة شيلي واللجنة التي أنشئت لإجراء المشاورات قد أحاطتا علما بمناخ التعاون الدولي الجديد وروح الحوار البنّاء والتضامن ، التي رؤي أنها قد تسفر عن أثر إيجابي على حل المسائل الخطيرة في الساحة الدولية ، مثل مسألة ناميبيا .

كذلك اتفق على أنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تكثيف جهوده ، كما قرر ذلك مجلس الامن ، الذي صمم على ضرورة وقف إطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا بوصف ذلك مرحلة لا غنى عنها في إنشاء فريق عمل للأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وانطلاقا من هذه الروح ، أعرب الطرفان عن شعورهما بالارتياح إزاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي اعترفت بها الجمعية العامة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

وكان من بواعث الارتياح أن سوابو أعربت مرة أخرى عن استعدادها للتقيد بوقف إطلاق النار ، مدلة مرة أخرى على نضجها السياسي . وقد اعتبر ذلك عملا من أعمال حسن النية .

وأخيرا وليس آخرا ، أعربت حكومة شيلي في البيان المشترك عن استعدادها للتعاون في تقديم المساعدة في مجال التعليم والتدريب للطلاب والتقنيين والمهنيين من ناميبيا . ونعتقد أن هذا سوف يساعد على توفير الموارد البشرية التي ستحتاج إليها الدولة الفتية ، من حيث الكم والكيف ، للتغلب على المراحل الأولى من الحياة المستقلة . ووفقا لذلك ، فإن السلطات الشيلية وضعت برنامجا للمنجح للدراسة في معهد الخدمة الخارجية في شيلي ، وفي دورات دراسية في مجالي مصائد الأسماك والحراجة ، وهما مجالان نتمتع فيهما بنجاح كبير . وقد أعطيت تفاصيل برنامج المساعدة لمفوض الأمم المتحدة لناميبيا وللمراقب الدائم عن سوابو لدى الأمم المتحدة .

وأود ألا تفوتني هذه الفرصة كي أعرب عن رأي حكومتي المعروف جيدا ، ومؤداه أن الموارد البحرية لناميبيا تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل الدولة الوطنية الفتية وشعبها . بيد أن وفدي يعتقد أننا نشهد نهبا للشروة البحرية الناميبية ، وقد آن الأوان لمجلس ناميبيا أن يستخدم صلاحياته القانونية والإدارية لمعالجة الحالة بصورة حاسمة . ومن الممكن أن تكون الخطوة الأولى في هذا الصدد هي أن يطلب إلى الأمين العام القيام بدراسة للجوانب القانونية والاقتصادية لإنشاء منطقة اقتصادية خالصة لناميبيا .

وكما ذكرنا في المناقشة التي جرت قبل بضعة أيام في اللجنة الرابعة ، فإن وفد شيلي يشترك في المناقشة في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن ناميبيا متشجعا بالأمل المشروع في أن النجاح السياسي الذي تحقق في الأشهر الأخيرة سوف يساعد إلى حد ما على تعزيز تسوية سلمية تفاوضية لهذه المسألة ، تكون حلا يتيح في القريب العاجل وبصورة قطعية البدء بعملية استقلال ناميبيا التي ننتظرها بفارغ الصبر . وتمشيا مع

تلك الفكرة ، يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه الخاص إذ أن الأطراف المعنية مباشرة بمسألة إقليم افريقيا الجنوبية الغربية قد قررت ، تؤازرها المساعدة والوساطة القيمتين للولايات المتحدة وفي ظل مناخ تسوده الواقعية السياسية ، الجلوس إلى طاولة المفاوضات والسعي إلى حل الصراع بينها سلميا . وهذا لا يعني أن حكومة شيلي تتجاهل أو تقلل من العديد من الاتفاقات التي توصلت اليها هذه المنظمة بالفعل بشأن مسألة ناميبيا ، ومنها بوجه الخصوص قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يحتوي على جميع العناصر اللازمة لضمان استقلال الإقليم وممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير .

ونحن مقتنعون بأننا جميعا كنا نفضل أن نرى هذا الحل منغذا منذ وقت طويل . ولو تحقق ذلك لكانت لدينا اليوم ناميبيا مستقلة تشارك في جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، ألا وهي الحفاظ على السلم وترسيخه في العالم أجمع . غير أن أفضل النوايا والغايات القائمة على المبادئ التي لا يمكن تحديدها تعرقلها في بعض الأحيان الحقائق الحرونة التي تؤثر تأثيرا ضارا على بعض الحالات ، سواء شئنا أم أبينا . وفي هذه الظروف ، تبين لنا التجربة أنه لا بد أن نتبع ما تمليه علينا الواقعية السياسية ، وهذا بالضبط هو ما يقوم به المشتركون في المفاوضات الرباعية بشأن إقليم افريقيا الجنوبية الغربية .

إن مهمة إنهاء الاستعمار التي ما برحت الأمم المتحدة منذ إنشائها مشتغلة بها والتي حظيت بهذا النجاح ، هي مهمة غير مكتملة بعد ، وسوف تظل كذلك حتى يتحقق استقلال ناميبيا ، وإنهاء الاستعمار هو من الناحية الجوهرية مسألة أخلاقية ، ومسألة عدالة ؛ وعندما يأخذ المرء في الاعتبار العمل الذي تم القيام به والجهود التي لايزال يتعين بذلها ، يدرك أن هذه مسألة ذات أولوية . ونظرا لما تتسم به الحالة من خصائص متميزة ، فإن مسألة إنهاء استعمار ناميبيا تظل هي المهمة الرئيسية التي لا تزال تواجهها .

إن وفد شيلي يثق بأن المشتركين في المفاوضات الحالية سوف يتحلون بالواقعية ولن تغيب عن أذهانهم المبادئ الأخلاقية والروحية للعدالة التي يجب احترامها إذا ما أريد حل هذه المسألة بسرعة وعلى نحو مرض . ونحن مقتنعون بأن البشر قادرون على الارتقاء فوق النفعية السياسية والمصالح الضيقة وعلى الاتفاق على حلول وتسويات تكون في صالح القانون والسلام .

ويبدو أن الأخبار التي تزودنا بها الصحف ووسائط الإعلام الأخرى بشأن نتائج جولة المفاوضات التي عقدت في جنيف في الفترة الأخيرة تبرر اقتناعنا هذا . ونأمل أن يكون بوسعنا ، عند التعامل في المرة القادمة مع ناميبيا في هذه الجمعية ، أن نحيتها ونعرب عن فرحتنا لانضمامها إلى منظمة بلداننا المستقلة وذات السيادة هذه . وبنفمة التفاؤل هذه يود وفدي أن يختتم بيانه .

السيدة دارلنغ (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت

مسألة ناميبيا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ الدورة الأولى للجمعية العامة في ١٩٤٦ . وقد استغرقت وقتا طويلا واستنفدت قدرا كبيرا من الموارد . إلا أنه على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها الكثيرون ، لا تزال ناميبيا قضية هامة بارزة في عملية إنهاء الاستعمار في الثمانينات .

لقد أيدت استراليا دائما شعب ناميبيا في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال . وسوف نواصل ذلك التأييد ، وسيستمر أيضا اعتقادنا بأن تنفيذ الاقتراحات الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، يوفر أفضل سبيل ممكن لتحقيق استقلال ناميبيا .

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، حلت وانقضت الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن لذلك القرار في جلسته ٢٠٨٧ ، ورغم ذلك فلا تزال ناميبيا غير مستقلة .

ولكننا رأينا في السنة الأخيرة ، وفي الايام الاخيرة بصفة خاصة ، نشاطا هاما في الكفاح من أجل تحقيق استقلال ناميبيا جدد آمالنا . فقد شهدنا اشتراك جنوب افريقيا وانغولا وكوبا في عملية المفاوضات الدائرة الآن والتي يقوم فيها بدور الوسيط السيد شتر كروكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، ورحبنا بهذه العملية . وفي ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام شهدنا اتفاق تلك الحكومات الثلاث على مجموعة من ١٤ مبدأ هاما لتسوية سلمية شاملة في جنوب غرب افريقيا ، ورأينا أن الأمم المتحدة بدأت في إعداد الآلية الادارية لتنفيذ خطة السلم التي وردت في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ورأينا أن الأمين العام قام بزيارة للمنطقة لمناقشة الترتيبات العملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ورأينا أن الأمم المتحدة أرسلت في تشرين الأول/اكتوبر بعثة تقنية إلى جنوب افريقيا وناميبيا لمدة ثلاثة اسابيع لوضع آخر الخطط للمتطلبات الادارية والميدانية واعتمادات الميزانية الكبيرة اللازمة لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ورأينا اتصالات متزايدة في المنطقة تستهدف تشجيع التسوية المبكرة الطويلة الاجل للمشكلة ، وتلقينا بالأمس من جنيف تقارير مشجعة عن المفاوضات بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا .

ولكن - حسبما ذكر الامين العام منذ اسابيع في بيانه لمجلس الامم المتحدة لناميبيا - ينبغي ألا يكون هناك أي تراخ في التزام المجتمع الدولي ، وخاصة في هذا الوقت ، بناميبيا حرة مستقلة تنعم بجميع ثمار كونها أمة . وأود عند هذه النقطة أن أشيد بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الشخصي لناميبيا السيد مارتي اهتيساري ومعاونيهما ، وذلك للجهود الكبيرة التي بذلوا لتأييد استقلال ناميبيا . غير أنه إلى أن يتحقق ذلك الاستقلال الذي طال انتظاره وينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تقع على عاتقنا وعلى عاتق الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة الضغط وتعزيزه حتى يحقق شعب ناميبيا حقوقه المنصوص عليها في الميثاق في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

ومنذ أسبوعين رحب السيد بوب هوك رئيس وزراء استراليا وهو يتكلم أمام البرلمان الاسترالي ، بالمبادرات التي تتخذ حاليا للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للمشكلة الناميبية ، وأعرب عن الأمل في أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق نهائي . ورحب بقوة بالنهج البناء الذي اتخذ حتى الآن ، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى الاستمرار في المفاوضات حتى تصل إلى نهاية ناجحة . ونأمل أن يحقق ذلك في المستقبل القريب ، إذ أنه لا يمكن لأحد ، وخاصة الشعب الناميبى أن يتحمل فشل هذه المفاوضات .

ويعترف وفدي بأنه لا تزال توجد بعض القضايا التي يتعين حلها بين الأطراف ، ولكننا مع ذلك نجد أن التطورات الأخيرة مشجعة . ولئن كانت استراليا لا تقبل أي ربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا وأي قضايا خارجية أخرى ، مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، فإننا نعتقد أن الاتفاق الخاص بانسحاب القوات الكوبية خطوة هامة إلى الأمام من شأنها أن تزيل أية ذريعة تستخدمها جنوب افريقيا لتبرير عدم تنفيذ الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي نفس الوقت ، نرجو من حكومة جنوب افريقيا أن توقف دعمها للحركات التي تمارس حرب العصابات المناهضة لحكومة إنغولا .

إن وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، لمراقبة تنفيذ خطة السلم ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخطة التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ ١٠ سنوات تقريبا ، في عام ١٩٧٩ ، عرضت استراليا أن توفر وحدة هندسية ميدانية يبلغ عدد أفرادها ٣٠٠ شخص تقريبا لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وعندما اتصل المسؤولون في الأمم المتحدة أخيرا باستراليا باعتبارها طرفا في العملية المتجددة لتنفيذ الآلية الادارية لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . أعادت الحكومة الاسترالية بسرعة تأكيد التزامها المستمر وأخبرت الأمم المتحدة بذلك ، كما أن استراليا قد زودت الامانة العامة للأمم المتحدة أخيرا بخدمات موظف استرالي معار للمساعدة في التخطيط للإمدادات اللازمة لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

إن استراليا عضو ملتزم في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ عدة سنوات . ويشارك وفد بلادي مشاركة نشطة في أنشطة المجلس واللجنة منذ ذلك الوقت ، وسنستمر في هذه المشاركة . كما أننا سنستمر في تقديم إسهاماتنا الطوعية في صندوق الأمم المتحدة من أجل ناميبيا .

وفي الأسبوع الاول من أيلول/سبتمبر من هذا العام ، رحبت استراليا بسرور ببعثة مشاورات من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة رئيس المجلس ، السفير بيتزر زوزي . وكانت هذه البعثة أول بعثة توفد إلى استراليا منذ ١٩٨٤ . وقد أخبرت تلك البعثة حكومة بلادي بالحالة في ناميبيا ، واجتمعت مع اللجنة البرلمانية المشتركة للشؤون الخارجية . والتجارة والدفاع ، وأجرت محادثات مع كبار المسؤولين في عدد من الادارات الحكومية الرئيسية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد استراليا الخاص للسفير زوزي ، وذلك للتفاني والإحساس بالهدف اللذين أبداهما في قيادة المجلس ، وسوف نتطلع إلى قيادته في الشهور المقبلة .

وأملنا وطيد في أن يكون هذا العام آخر عام نجتمع فيه في هذه القاعة لنكرر المطالبة باستقلال ناميبيا الذي تأخر تحقيقه ، وأن يكون عملنا التالي هو الترحيب بناميبيا باعتبارها عضوا جديدا مستقلا في الأمم المتحدة .

السيد نيونغيكو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت الفرصة لرئيس وفدي إلى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة أن يقدم تهانينا إلى السيد دانتي كابوتو على انتخابه لرئاسة أعمالنا . واليوم ، أود أن أضم تهنيتي إلى تهانیه ، وأن أؤكد للسيد كابوتو أن الطريقة التي يتراأس بها مداولاتنا ستكفل بنتائج ناجحة .

إن بلدي الذي يولي أهمية خاصة للمسألة الناميبية ، والذي يشارك بصفة عامة في بحثها يود أن ينضم مرة أخرى إلى الذين يدافعون بصراحة وبإخلاص عن قضية الشعب الناميبية .

إن حق الدول في تقرير مستقبلها حق مطلق غير قابل للتصرف . ويقدّر بلدي كل التقدير العمل الضخم والمتواصل والمثمر الذي تقوم به الأمم المتحدة منذ إنشائها لكفالة الاحترام العالمي لهذا المبدأ . وبفضل ذلك الحق ، يمثل عدد كبير من البلدان هنا اليوم . ونفس ذلك المبدأ هو الذي نتمسك به بالنسبة لأشقائنا وشقيقاتنا في ناميبيا .

وإننا نشفي على شجاعة وإصرار المناضلين الناميبيين البواسل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثلهم الشرعي والوحيد ، والذين نجحوا في السيطرة على مصيرهم وفي إجبار جنوب افريقيا على الاعتراف بذلك الحق .

وتبين التجربة أن المقاومة الباسلة للشعوب المستعبدة والمستغلة والمحرومة قد انتهت دائما باهتزاز هيبة الدول الاستعمارية المسيطرة من أساسها . وسيوضح ذلك الدرس من دروس التاريخ مرة أخرى في قضية جنوب افريقيا ، التي يبدو من الجلي الواضح أن هيمنتها الاستعمارية في لحظاتها الأخيرة . ونحن واثقون من أنها لا يمكن أن تهرب من مصيرها . إن النظام العنصري الإجرامي في جنوب افريقيا ، الذي كان يهدد في غطرسة بالأمس ، والذي أربكته تجاربه في الميدان ، سواء في ناميبيا أو داخل جنوب افريقيا ذاتها ، يتظاهر بأنه يستمع إلى صوت الذكاء الإنساني . وهناك شعاع من الأمل يراه وفدي في التطورات الأخيرة في المفاوضات

الثلاثية التي تجري الآن بين جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية كوبا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا .

إلا أن هذا التفاؤل ينبغي أن يكون له ما يبرره . ' ووفدي مقتنع بأنه لا يجوز أن ينخدع أي فرد بما يسمى توبة بلد خدع شركاءه المتفاوضين معه أكثر من مرة ، ولا سيما عندما اغتصب لنفسه حق إدارة ناميبيا كما يحلو له ، انتهاكا للولاية التي أنيطت به من جانب عصبة الامم في سنة ١٩٢٠ .

وقد تأكدت تلك الخيانة مرة أخرى عندما رفضت جنوب افريقيا ، وهي موقعة على ميثاق الامم المتحدة ، أن تضع ناميبيا تحت نظام الوصاية ، كما ورد في الميثاق .

وكانت جنوب افريقيا ذاتها هي السبب في فشل مبادرة ما يسمى بفريق الاتصال ، بإدخالها عناصر غريبة لا صلة لها بالموضوع عندما أوشكت المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا على الإنتهاء .

وإن الذين يشاركون الآن في المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ، التي بدأت في ٣ أيار/مايو ١٩٨٨ في لندن واستمرت في برازافيل ، والقاهرة ، ونيويورك ، وجنيف ، قطعاً شهدوا بكثير من الإحباط والمرارة ، أن تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التاريخ الذي اقترحته جنوب افريقيا لبدء تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، يؤجل مرة أخرى .

ورغم الازدواجية في سياسة جنوب افريقيا فيما يتصل بتحقيق استقلال ناميبيا ، فإن وفدي يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الامم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان زيادة فعالية عزلة جنوب افريقيا ، بغية إجبارها على أن تستجيب لموت العقل .

وسنة بعد أخرى ، ازدادت القوى المؤيدة للقضية العادلة للشعب النامبيبي عددا وقوة ونشاطا ، ومن ثم فهي تمارس ضغطا فعالا على نظام الفصل العنصري البغيض . وتلك

هي الحالة التي أجبرت جنوب افريقيا في النهاية على أن تشارك في المفاوضات من أجل إزالة العقبات التي تعترض استقلال ناميبيا .

وإن اختبار القوة الذي جرى مع القوات العسكرية لانغولا ، مدعمة بالقوات الاممية الكوبية ، أثبتت تكلفته الباهظة بالنسبة لجنوب افريقيا ، ومن ثم أرغمها على النظر في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وسحب قواتها من أنغولا قبل أن تهزم في ميدان المعركة ، وتدمر بذلك اسطورة التفوق العسكري الذي لا يقهر لجنوب افريقيا .

وهذا هو السبب الذي من أجله يواصل وفدي حث المجتمع الدولي في مجموعه على مضاعفة جهوده ، والتخلي باليقظة ، واعتماد تدابير قسرية ضد جنوب افريقيا حتى تقام ناميبيا الحرة والمستقلة .

وفي هذا السياق ، تؤكد مرات عديدة هنا على نحو لا لبس فيه أن المصالح الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا وفي جنوب افريقيا تشكل أعظم عقبة في طريق تحقيق ناميبيا لحريتها وسيادتها . وعلاوة على ذلك ، فإننا لا نزال نصر على أن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة ، كما ترغب غالبية الرأي العام الدولي ، هو السبيل السلمي الوحيد الذي يجعل نظام بريتوريا يستجيب لصوت العقل . ولا يزال وفدي مقتنعا بأن أولئك الذين يرفضون - لاسباب تخلو من أي منطوق - تطبيق الجزاءات الإلزامية الشاملة على بريتوريا ، يمسكون بأيديهم إلى حد كبير بمفتاح الحل للمشكلة الناميبية .

إن واجب الأمم المتحدة يقضي بأن تتحمل مسؤوليتها المباشرة عن ناميبيا وفقا لولاية القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) . وتعتقد بوروندي أن هذه المهمة لا يمكن اعتبارها قد نفذت إلا إذا استعاد الإقليم الناميبية كل حقوقه السيادية .

ونحن نأمل في هذا السياق أن تستمر حملة تعبئة الرأي العام . وهذا هو السبب الذي من أجله نوصي بأن توافق دورة الجمعية العامة الثالثة والأربعون بالإجماع على القرار ٥٦/١٩٨٨ ، الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه . وفي الفقرة ٩ من ذلك القرار ، يرد أن المجلس :

"يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لعقد جلسات استماع علنية في أوروبا ، بحلول عام ١٩٨٩ ، بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، بغية زيادة تعبئة الرأي العام من أجل حث حكومات بلدان الموطن والشركات عبر الوطنية على وقف كل أنواع التعاون مع نظام جنوب افريقيا" .
(E/1988/INF/8 ، ص ٢٨)

وفي حالة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل ناميبيا ، يود وفدي أن يشيد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي لا يدخر وسعا لإنجاز ولايته . واننا نؤيد دون أي تحفظ البرنامج الذي اقترحه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لعام ١٩٨٩ .
إننا نعتقد أننا نقرب من ذلك اليوم الذي سيتحتم فيه على بريتوريا أن ترجع عن غيها وتستسلم بمرارة لحقيقة رؤية ناميبيا ، تحت قيادة سوابو ، حرة وفخورة ومستقلة تصعد وسط التصفيق الحاد إلى هذه المنصة ، التي حاول سادتها الزائفون استبعادها منها إلى الأبد .
وهذا أبسط درس من تاريخ الاستعمار ، وأوضح استنتاج من التطورات الأخيرة ، ولا سيما في شبه إقليم الجنوب الإفريقي . ولا يمكن في التحليل النهائي أن ننكر أنه ، بالنسبة لشعب ناميبيا الباسل ، فإن جذور الاستعمار والقمع والاستغلال قد بدأت بالفعل تذبل وتفسح الطريق لنبت الحرية والكرامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم أن مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند قد تكون لها آثار على الميزانية البرنامجية . ولهذا سيجرى التصويت على مشاريع القرارات هذه بعد ظهر غد ، بعد النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" .

أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد . هلي لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد ب ١٠ دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية ب ٥ دقائق ، وتلقى الوفود كلماتها من مقاعدها .

السيد ماتناي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في إطار ما أصبح من الامور التقليدية ، رأى ممثل المملكة العربية السعودية بالامس مرة أخرى أن الامر يستدعي أن يهاجم بلدي . وذلك أمر يؤسف له ، لأنه في كل مرة يشن فيها هذا الهجوم يكشف النقب عن استهانتته بهذا المحفل . إنه يمارس أعلى درجات النفاق ؛ وهو في هذه الحالة يقحم ملاحظات دخيلة لا مبرر لها في مناقشة مسألة ناميبيا ، فيعود مرة أخرى إلى التقليل من شأن القضية الخطيرة الخاصة بالفصل العنصري .

ومما يشير الحيرة دائما أن يحاضر ممثل المملكة العربية السعودية ، دون جميع البلدان الأخرى ، غيره عن حقوق الإنسان ومنهّب حب الخير للإنسانية والعنصرية . فهل يمكن أن نحمل ملاحظاته على محمل الجد ؟ إنه يأتي من بلد لم يفرض الحظر على الرق رسميا إلا منذ سنوات قليلة مضت ؛ بلد لا تتمتع المرأة فيه بأبسط حقوق الإنسان الأساسية ، وحيث الرقابة هي القاعدة وليست الاستثناء ، وحيث يمثل حكم القانون مفهوما غريبا ، حيث تُضرب أعناق المشتبه في ارتكابهم الجرائم في الميادين العامة ، وحيث يُحتجز الناس تعسفا ويرحلون عن البلاد .

ويجتلس الرياء السعودي بصفة خاصة في حالة جنوب افريقيا . فالممثل السعودي يتهم حكومتي كذبا "بالتعاون" مع جنوب افريقيا . وأنا واثق أن هناك في هذه اللحظة بالذات ناقلة بترول ضخمة راسية في أحد موانئ السعودية وهي مشحونة بالنفط السعودي ، وتستعد للإبحار إلى جنوب افريقيا . فتجارة العربية السعودية بالنفط مع جنوب افريقيا حقيقة أكدتها هذه المنظمة وأكدتها المجموعات المستقلة في كافة أرجاء العالم .

فاسمحوا لي أن أنصح الممثل السعودي بأن يحول اهتمامه إلى وطنه قبل أن يهاجم الآخرين بالزيف في هذا المحفل . فهذه المهارات لن تؤدي إلا إلى تحويل الانتباه والجهد عن العمل الذي نحاول إنجازه . ويأمل وفدي أن تتوقف هذه المهارات .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن حديث ممثل اسراييل عن الرق في المملكة العربية السعودية في وقت يشهد العالم بأسره ما يجري في الأراضي المحتلة لهو إهانة لكل ممثل من كل بلد افريقي يجلس في هذه القاعة . فمعظم البلدان الافريقية ممثلة في المملكة العربية السعودية منذ سنوات عديدة عديدة ؛ ولو أنهم علموا بالرق لما انتظروا ممثل اسراييل كي يشير هذا الموضوع . ولقد استمعنا إلى هذا اللغو مرات عديدة من قبل ؛ ولست أذكر ذلك إلا لكي أبين لكم كيف تحاول اسراييل تحويل انتباه المجتمع العالمي عن ما يجري من استرقاق حقيقي واحتلال وقتل للأبرياء من النساء والأطفال ، حتى الأطفال في عمر ثلاث سنوات ، وهو ما نطالعه يوميا في الصحف . ثم يكلموننا عن الرق !

أما عن النساء ، فيأني أتمنى أن تعامل المرأة في الأراضي المحتلة كما تعامل النساء في المملكة العربية السعودية . إنني أطرح على ممثل اسراييل سؤالاً : كيف تعامل النساء في المملكة العربية السعودية ! أذكر لي بعض التفاصيل . هل نطلق الرصاص عليهن في الشوارع ؟ هل نطرحهن أرضاً وندع الدماء تسيل من وجوههن ، وهو ما نراه يوميا على شاشات التلفزيون - أو على الأقل ما يسمح به الاسراييليون بعرضه على شاشة التلفزيون ؟ هل يود ممثل اسراييل أن يتكلم عن الرقابة ؟ كل فرد يعرف الرقابة العسكرية القائمة الآن في بلده وفي الأراضي المحتلة .

أما بالنسبة للنفط ، فإن بلادي مفتوحة أمام أي فريق من الأمم المتحدة لتقصي المعلومات . ويستطيع هذا الفريق أن ينتقل إلى المملكة العربية السعودية على نفقة المملكة ذاتها للتحقق من أمر هذه السفينة المزعومة التي "ترسو" الآن في العربية السعودية ، أو من أمر أي سفينة أخرى . إنني أقدم هذا العرض رسمياً ، ليقبله أي طرف . وقد تعاوننا مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بال شحن ، وقدمنا لها معلومات كاملة .

هناك أناس يصطادون في الماء العكر ، وهم الذين لم يتهموا العربية السعودية فحسب ، بل وبلدانا افريقية أيضا . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أننا على استعداد للاشتراك في أي جهد دولي يرمي بجدية إلى استقصاء هذا الموضوع استقصاء كاملا .

وفي وقت تنشر فيه الامم المتحدة تقريرا عن العلاقة بين جنوب افريقيا واسرائيل ، يحاول ممثل اسرائيل أن يلفت نظرنا إلى بيع النفط المزعوم إلى جنوب افريقيا . وكل ذلك جزء من الاساليب التشتيتية التظليلية التي تستخدم لصرف الناس عن مجرد التفكير فيما يجري الآن في المناطق المحتلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠